

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٤٧**

الاثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روسينتال	(غواتيمالا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد خان
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باو دونغ
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير بارهام
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1254720(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إسرائيل، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، فييت نام، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، لبنان، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2012/762 وفيما يلي نصها:

> ”يشرفني أن أطلب قيام مجلس الأمن، جريا على ممارسته السابقة، بدعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الاثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي للمجلس وجريا على الممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): على الرغم من أن قلق العالم يتجه إلى أماكن أخرى في الشرق الأوسط، فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ينجرف بشكل خطير نحو اتجاه يجب تجنبه. يحافظ الجانبان كلاهما على التزامهما البلاغي بالسلام عن طريق التفاوض، ولكن الحقائق الزاحفة على أرض الواقع والدبلوماسية التي تعتريها حالة الجمود تصور حالة أكثر إثارة للقلق. إن النوايا المعلنة بالالتزام بحل الدولتين لا تترجم إلى خطوات ذات معنى لتجديد الحوار بشأن القضايا الجوهرية التي يتعين حلها. وينبغي أن يشكل هذا مصدر قلق كبير لهذا المجلس.

استمعنا إلى إعادة تأكيد لهذه النوايا خلال خطاب كل من رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس إلى الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر A/67/PV.12). وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس عباس، مشيرا إلى غياب العملية السياسية، اعتزامه وبدء المشاورات الأولية للسعي إلى رفع مركز فلسطين إلى

مركز دولة غير عضو مراقب - وهي خطوة ترفضها إسرائيل معتبرة إياها خطوة انفرادية وعائقا أمام استئناف المفاوضات. نأمل أن يعالج هذا التطور بطريقة بناءة ونذكر الجميع بأن حل الدولتين القائم على المفاوضات، الذي يلتزم به القادة من الجانبين، يجب أن يظل الأولوية القصوى. نخشى، مع ذلك، أنه ربما يوصد الباب نحو هذا الحل أمام أعيننا.

ركز بشدة اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر على الأزمة المالية الحادة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية نتيجة لنقص مجمع في الإيرادات المحلية والضريبة على الدخل ومساهمات الجهات المانحة. أكد الأمين العام، في رسالته، على رؤية الأمم المتحدة المتمثلة في أن الحل القائم على وجود دولتين والإنجازات المؤسسية للسلطة الفلسطينية هي العناصر الأساسية للاستقرار. اسمحوا لي أن أكرر اليوم دعوته للحفاظ على تلك الإنجازات وكفالة الصلاحية المالية للسلطة الفلسطينية من خلال المساعدة على سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية حاليا. وكما ذكرنا آنفا، يمكن أن تظهر جميع تلك الدول التي تدعم الشعب الفلسطيني لفظيا التزامها بطريقة ملموسة من خلال توفير المساعدة المالية التي توفر للشعب الفلسطيني فرص العمل، والخدمات، والأمن.

تتحدث الأرقام عن نفسها. فاعتبارا من ١١ تشرين الأول/أكتوبر، لم تحدد السلطة الفلسطينية حتى الآن موعدا لدفع رواتب الموظفين الحكوميين لشهر أيلول/سبتمبر. إن المساهمات المقدمة مؤخرا من العراق والمملكة العربية السعودية واليابان وهولندا وفرنسا موضع ترحيب، لكنها لا تكفي. مطلوب حقن يمكن التنبؤ به وفوري لأموال جديدة من أجل تمويل العجز المتوقع حاليا أن يصل إلى ١,٣ بليون دولار أمريكي بحلول نهاية العام.

ودعت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى فلسطين إسرائيل للمساعدة في تيسير النمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني من خلال اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين تنقل الأشخاص والسلع، والتنمية، والتجارة والتصدير في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك المنطقة جيم والقدس الشرقية. ويجب أن تشمل مثل هذه الخطوات تدابير لمعالجة غياب التخطيط المناسب للمجتمعات الفلسطينية، فضلا عن اتخاذ تدابير لتطوير البنية التحتية الاجتماعية الاقتصادية، مثل تقديم الدعم إلى القطاع الزراعي في المنطقة جيم، وهي منطقة أساسية للامتداد المتصل لأراضي الضفة الغربية وقدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء.

ترحب الأمم المتحدة بموافقة حكومة إسرائيل مؤخرا على إنشاء ١٥ مدرسة ومراكز صحية في المنطقة جيم وتأمل في أن تشهد إجراءات مماثلة في وضع الخطط الرئيسية البالغ عددها ٣٢ خطة المقدمة إلى السلطات الإسرائيلية. كما يدعو إلى التشجيع النشر قريبا لمؤشرات على خطط لإنشاء ست هيئات فلسطينية من أجل الحصول على الموافقة النهائية. عليها. لكن لا يزال إحراز المزيد من التقدم في تلبية الاحتياجات في مجال التخطيط لأكثر من ٢٠٠ مجتمع من المجتمعات الفلسطينية المحلية في المنطقة جيم أمرا أساسيا.

يتسبب العنف وغيره من مصادر التوتر على أرض الواقع في جعل الأمر أكثر صعوبة للتغلب على الجمود السياسي. ما زلنا نشعر بالقلق بشأن الأمن في أراضي الضفة الغربية. أسفرت تسع وعشرون حادثة من الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين عن إصابة عشرة فلسطينيين، فضلا عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات. ودنس دير دورميشن في القدس الشرقية بالكتابة على جدرانه في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر كجزء مما يطلق عليه أنشطة دفع الثمن.

إن الحصاد السنوي للزيتون، الذي بدأ للتو، يعد حدثا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا هاما للفلسطينيين. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، حدد الجيش الإسرائيلي من فرص وصول للمزارعين الفلسطينيين إلى حقول أشجار الزيتون الواقعة بجوار المستوطنات للتخفيف من خطر اندلاع العنف. وفي تطور مثير للقلق بشكل خاص، دمر المستوطنون الإسرائيليون ما يقرب من ٧٠٠٠ شجرة زيتون مملوكة للفلسطينيين، أو ألحقوا بها ضررا أو نهبوا محصولها منذ بداية عام ٢٠١٢. ونشير إلى أنه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر اعتقلت الشرطة الإسرائيلية ثلاثة مستوطنين يشتبه في تورطهم في ما يسمى بأنشطة دفع الثمن. نحث حكومة إسرائيل على اتخاذ تدابير فعالة للحد من مثل هذه الأعمال في الفترة التي تسبق موسم الحصاد، وبشكل أعم، لمحاسبة المسؤولين عن العنف.

واستمر النشاط الاستيطاني. أخليت البؤرة ميغرون الاستيطانية ونقلت إلى مستوطنة قريبة، وتستخدم الآن قوات الدفاع الإسرائيلية تلك البؤرة الاستيطانية. لا يزال موقف الأمم المتحدة يتمثل في أن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سواء على الأراضي الخاصة أو غيرها، غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق، وينبغي أن يتوقف.

في خمس مناسبات بين ٢٧ أيلول/سبتمبر و ٧ تشرين الأول/أكتوبر دخل المتطرفون الإسرائيليون جبل الهيكل / مجمع الحرم الشريف، بنية أداء الشعائر الدينية. وأسفرت اشتباكات مع المصلين المسلمين عن إصابة خمسة فلسطينيين، في حين اعتقلت القوات الإسرائيلية عددا من الفلسطينيين والإسرائيليين لانتهاكهم لوائح الزيارة والإخلال بالنظام العام. وأيضا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، دخل أكثر من ١ ٠٠٠ إسرائيلي قبر يوسف بالقرب من مدينة نابلس لأداء الشعائر الدينية. وعلى الرغم من التنسيق المسبق، أدت هذه الخطوة إلى وقوع اشتباكات مع الفلسطينيين. إن وضع القدس والأماكن الدينية قضايا حساسة ولن تخضع لمفاوضات بغية التوصل إلى حل كامل إلا في مفاوضات الوضع النهائي. في غضون ذلك، نحث بقوة الطرفين على ممارسة ضبط النفس والحفاظ على قدسية الأماكن الدينية.

وشهدت الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين — من الناحية النسبية – تزايدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وأصيب أربعة إسرائيليين، نتجت عنها أضرار مادية. وسجلت حوادث إلقاء حجارة وقنابل مولوتوف على سيارات إسرائيلية تسير في أراضي الضفة الغربية في أربع مناسبات. في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر طعن إسرائيلي وأصيب بالقرب من مستوطنة غوش إتزيون على يد فلسطيني اعتقلته قوات الدفاع الإسرائيلية في وقت لاحق.

وبالإشارة إلى الشواغل الأمنية، نفَّذ جيش الدفاع الإسرائيلي ٢٢٦عملية في الضفة الغربية المحتلة بدءاً من ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدَّت إلى إصابة ٨٧ واعتقال ١٨٢ فلسطينياً. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، اكتشفت القوات الإسرائيلية مخبأ أسلحة قرب الخليل. وأفادت التقارير عن اشتباكات يومية تقريباً بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين عند حاجز قلنديا. وقد وقعت معظم الإصابات أثناء التظاهرات الفلسطينية، بما فيها الاحتجاجات ضدّ الجدار الذي ينحرف عن الخطّ الأخضر في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). واسمحوا لي بالقول إنَّه يجب احترام الحقّ في الاحتجاج السلمي، وأنَّه ينبغي للاحتجاجات أن تبقى غير عنيفة على الإطلاق.

وجرت تظاهرات أيضاً في ٢ تشرين الأول/أكتوبر للاحتجاج على محنة الفلسطينيين المضرِبين عن الطعام في السجون الإسرائيلية. وما انفكت الأمم المتحدة تدعو إلى حلٍّ منطقي لهذه الحالات، وتؤكِّد موقفها بأنَّ استخدام الاعتقال الإداري يجب أن يكون استثنائياً ولفترة قصيرة.

لقد واصلت القوات الأمن الفلسطينية جهودها لحفظ القانون والنظام في الضفة الغربية. فقد اعتقلت ما بين ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٥٧ مقاتلاً منتسباً لحركة حماس في جميع أنحاء الضفة الغربية، ممّا أفضى إلى اكتشاف مخبأ للحركة تحت الأرض في قرية عوريف، قرب نابلس، في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

ومن المقرَّر إجراء الانتخابات المحلية الفلسطينية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وما فتئت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية تقوم بالتحضيرات عملاً بالقانون الانتخابي المحلي وجدوله الزمني. وقد سُمِّي نحو ٤ ٧٠٠ مرشَّح، رُبعُهم تقريباً من النساء، وبدأت الحملات الانتخابية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وستجري الانتخابات في الضفة الغربية وحدها، لأنَّ سلطات الأمر الواقع في غزة لم تسمح للجنة الانتخابات المركزية بالمضيّ في تسجيل الناخبين وفي التحضيرات الانتخابية ذات الصلة في غزة. وفي إسرائيل، أعلن مؤخراً رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، في غضون ذلك، أنه سيقدِّم مشروع قانون لحلِّ الكنيست تحضيراً لانتخابات مبكِّرة.

وبالعودة إلى غزة، سُجِّل اندلاع أعمال عنف متفرِّقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حدث تصعيد خطير في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، حين قتلت غارة جوية إسرائيلية شخصاً زُعِم أنه مقاتل، وأصابت آخر، فضلاً عن ثمانية مدنيين. وفي اليوم التالي، أُطلِق نحو ٥٠ صاروخاً وقذيفة هاون من غزة إلى إسرائيل. وجرى تصعيد خطير آخر في نهاية الأسبوع المنصرم، حين قتلت غارة جوية إسرائيلية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر قائداً سلَفياً ومساعده، بينما جُرح مدنيان. وبالأمس، أدَّت غارتان جويتان إسرائيليتان إلى مقتل ثلاثة مقاتلين فلسطينيين وإصابة ثلاثة، بينهم اثنان إصابتهما بليغة. وفي مجمل الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلِق إلى داخل إسرائيل ما مجموعه ٧٢ صاروخاً وقذيفة هاون، أوقعت بعض الأضرار المادية.

وخلال الفترة نفسها، نفَّذت القوات الإسرائيلية ثلاث عمليات توغُّل و ١١ غارة على غزة، أدَّت إلى مقتل ٨ فلسطينيين زُعم أنهم مقاتلون، ومدني واحد، فضلاً عن إصابة ٥ مقاتلين فلسطينيين و ١٧ مدنياً، بينهم ٤ أطفال. وهذا الحاجث الأخير يُثبِت استمرار هشاشة الحالة في غزة ويُبرز أوجه ضعف السكان المدنيين. وإننا نواصل إدانة جميع الهجمات الصاروخية من غزة إلى إسرائيل. وعلى سلطات الأمر الواقع في غزة أن تتحمل مسؤولية منع ووقْف مثل هذه الاعتداءات كلها. كما نحثّ إسرائيل على إظهار الحدّ الأقصى من ضبط النفس.

ويتعيَّن علينا جميعاً أن نعمل لضمان تحقيق الهدوء، ورفع نظام الإغلاق وإنهاء الانقسام الفلسطيني. ومن المؤسف أنه ليس هناك أيّ تقدُّم جديد يُذكر في إنهاء هذا الانقسام.

ويبقى رفْع نظام الإغلاق عملاً بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وتعافي غزة ونموّها الاقتصادي على الأجل الطويل أهدافاً أساسية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نُشير إلى نقْل أثاث مدرسي مؤخراً من غزة إلى الضفة الغربية بطلبٍ من السلطة الفلسطينية. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، نقَل برنامج الأغذية العالمي ١،٢ مليون قطعة من التمر المُدعَّم المنتَج في غزة إلى مبادرته للوجبات المدرسية في الضفة الغربية. وكانت تلك المبادرة لبرنامج الأغذية العالمي أول شحنة من نوعها من غزة إلى الضفة الغربية في خمس سنوات. وهذه خطوات إيجابية نحو إعادة عمليات النقل التجاري إلى الضفة الغربية. لكنّ المطلوب أكثر من ذلك بكثير. فرفْع القيود عن إدخال الحصى والقضبان الحديدية والإسمنت، لن يقتصر على تمكين القطاع الخاص من النموّ فحسب، ولكنّه سيوفِّر مصدراً إضافياً من العائدات للسلطة الفلسطينية.

وفي غضون ذلك، ينبغي الحفاظ على ازدياد تدفُّق الموافقات على أعمال تشمل موادّ ثنائية الاستخدام. وإننا

نرحِّب بالموافقة الأخيرة من جانب الحكومة الإسرائيلية على مشاريع أعمال إضافية بقيمة ٣٨ مليون دولار، تشمل مدارس ومساكن وهياكل أساسية لمعالجة النفايات الصلبة، ممّا رفع قيمة الأعمال المنفَّذة من جانب الأمم المتحدة، والتي تشمل موادّ خاضعة للموافقة، إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار منذ أيار/مايو ٢٠١٠.

وأما فيما يتعلق بالمنطقة، أثارت التوتُّرات على الحدود بين إسرائيل ومصر القلق، حين هاجم ثلاثة إرهابيين، في ٢١ أيلول/سبتمبر، موقعاً لجيش الدفاع الإسرائيلي على حدود سيناء، وقُتِلوا في تبادل إطلاق النار عقِب الهجوم. وقد قُتِل أيضاً جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي وأصيب آخر بجروح خطيرة.

وحدث تطوُّر مثير للقلق في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، حين اخترقت طائرة بلا طيّار الأجواء الإسرائيلية في شمال النقب قبل أن تُسقطها القوات الإسرائيلية. وقد أعلن الأمين العام لحزب الله نصر الله المسؤولية عن ذلك الحادث. ونذكر أنّ وزير الخارجية اللبنانية عدنان منصور قد قال في التعليقات الواردة في تقارير الوسائط الإعلامية اللبنانية ''من المؤكّد أنّ لبنان سيتحمَّل مسؤولية العمل الأخير لحزب الله، لأنَّ البلد في مواجهة مع إسرائيل''.

والتراع في سوريا، الذي يدخل الآن شهره العشرين، بلغ مستويات جديدة ومؤلمة من الوحشية والعنف. والتقديرات المتوافرة، التي لا يمكن للأمم المتحدة أن تتحقَّق منها، تُفيد أنَّ عدد القتلى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص. والمدن والقرى السورية – التي بعضها جزء من تراثنا العالمي – تتحوَّل إلى ركام، والكنوز الأثرية قد نُهِبت ودُمِّرت. ومثل هذا العنف يهيّئ تربة خصبة للإرهاب والأعمال الإجرامية بجميع أنواعها. وتتواصل بلا هوادة انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها عمليات الاعتقال التعسُّفي والتعذيب والإعدام الفوري. وهذا يشمل عملية الأسر المستمرة من جانب المعارضة المسلَّحة للحجّاج الإيرانيين الذين اختُطِفوا في آب/أغسطس. وأصوات الاحتجاجات السلمية التي انطلقت باعتزاز كبير في السنة الماضية تراجعت في دوّامة القتال.

والتوقُّعات القديمة بامتداد التراع إلى خارج الحدود السورية آخذة في التحوُّل إلى حقيقة، كما أظهر التصعيد الأخير على الحدود السورية التركية، وطلقات من الأسلحة الخفيفة في الجولان المحتلّ، وتبادل إطلاق النار في شمال لبنان، فضلاً عن تصاعدٍ في الخطاب العدائي. وقد أعلن الأمين العام عن انزعاجه حيال التوتُّر المتزايد بين سوريا وتركيا، عقب موجة من القصف عبْر الحدود، أدَّى إلى مقتل عدة مواطنين أتراك، بينهم أطفال. ودعا الحكومة السورية إلى الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية لجيرانها، فضلاً عن دعوته جميع المعنيين إلى التخلي عن استخدام العنف وممارسة أكبر قدر من ضبط النفس.

لقد أعرب الأمين العام عن بالغ قلقه إزاء استمرار عسكرة التراع. وقد حث الحكومة السورية على إعلان وقف إطلاق النار، وأن يكون ذلك بصورة متبادلة مع مجموعات المعارضة المسلحة. ولكي يكتب النجاح لذلك، لا بد من أن يأتي في جهد جماعي تقوم به جميع الأطراف في سوريا داخل المنطقة وخارجها. وينبغي لجميع الحكومات أن تمتنع عن توريد الأسلحة والمساعدة العسكرية إلى أي طرف من أطراف التراع، والبعض من تلك التوريدات ربما ينتهك قرار مجلس الأمن ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وبعد الموت والدمار الذي عانت منه سوريا، من الواضح أنه لا يمكن حسم التراع بالوسائل العسكرية. وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون بتكلفة باهظة جدا ومن غير المرجح أن تؤدي إلى حل دائم يحترم إرادة الشعب السوري.

ولا تزال أولويتنا تتمثل في حل سياسي، ذلك ما يسعى إلى تحقيقه الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي. لقد استمع المجلس إلى تقييمه قبل ثلاثة أسابيع. وقد عاد إلى المنطقة وهو موجود فيها في هذا الوقت الذي نجتمع فيه هنا، ويواصل مناقشاته بحس كبير من الإلحاحية ويسعى إلى تحديد مسار للحل السياسي. وفي رحلته الحالية التي زار فيها مصر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والعراق وإيران فإنه يكرر نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار وإنهاء نقل الأسلحة إلى جميع الأطراف.

على الرغم من الزيادة في انعدام الأمن والتحديات الكبيرة في الميدان، ما فتئت الأمم المتحدة تتوسع في إرسال المعونة. ويجب علينا أن نضغط على جميع الأطراف للسماح بوصول المساعدة الإنسانية من دون أي عرقلة. ولما كان فصل الشتاء يقترب من الأبواب، فإننا نشعر بقلق شديد إزاء استمرار النقص في التمويل الذي ناشدنا من أجله وحتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، لم يمول سوى ٤٠ في المائة من مبلغ الـ ٣٨٤ مليون دولار المخصصة لخطة الأمم المتحدة المنقحة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا. ونحض المانحين على المساهمة على نحو أكثر سخاء لتلبية الاحتياجات المتزايدة لأكثر من ٢,٥ مليون شخص من المدنيين داخل سوريا، بما في ذلك ما يزيد على ١,٢ مليون من الأشخاص المشردين داخليا. إن تلك الأرقام تتزايد يوما إثر يوم. كذلك الموارد لازمة لتقديم المساعدة لما يربو على ٣٣٠ ٠٠٠ لاجئ في تركيا والأردن ولبنان والعراق.

ومن المهم الحفاظ على الهدوء في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، حيث هناك خطورة في زيادة التوتر كما دلت على ذلك عدة حوادث أمنية وقعت منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة. بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، سجلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تبادلا للأسلحة بين مجموعات تعبر الحدود إلى سوريا من لبنان. وبتاريخ ٢٠ و ٢٩ أيلول/سبتمبر وقعت حوادث مميتة كان من بينها عناصر مسلحة من القوات الأمنية في لبنان وسوريا، وقد رصدت تلك الحوادث قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في منطقة عملياتها.

أخيرا، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق جنود من القوات المسلحة العربية السورية طلقات على أعضاء في مجموعة المراقبة في الجولان كانوا في مركبة تابعة للأمم المتحدة عليها علامة واضحة تدل على ذلك، ووقع ذلك الحادث في الجزء الشمالي من منطقة الحدود. وقد أبلغت السلطات السورية بذلك وتجري حاليا تحقيقا في الحادث. وبصورة منفصلة، وبينما لا تزال الحالة في الجولان السوري المحتل مستقرة نسبيا، بعثت الجمهورية العربية السورية برسالة رسمية تشتكي فيها من عدة حوادث بما في ذلك وقوع جروح في صفوف الأطفال السوريين جراء انفجار لغم أرضي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى الرغم من التغلب على قدر كبير من الحوادث الأمنية والتوترات التي وقعت خلال الصيف، لا يزال لبنان معرض لخطورة امتداد الصراع إليه من سوريا. والمناطق الحدودية المتاخمة لسوريا لا تزال متقلبة مع قصف منتظم عبر الحدود، بما في ذلك الأماكن القريبة من القرى اللبنانية في منطقة عكار في شمال لبنان، والبعض من تلك الاماكن يبعد عن الحدود عدة كيلومترات. وقد ذكرت القوات المسلحة اللبنانية بأنها لن تسمح لأي جانب باستخدام الأراضي اللبنانية لجر لبنان إلى التوترات المجاورة، وأكدت من جديد تصميمها على التصدي لأي انتهاكات للأراضي اللبنانية.

ومهما يكن من أمر، لا تزال هناك أنباء عن تهريب الأسلحة عبر الحدود. فبتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، على سبيل المثال، صادرت القوات المسلحة اللبنانية شاحنة من الأسلحة والمعدات العسكرية كانت في طريقها إلى عبور الحدود اللبنانية

السورية. وبتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، وبعد إطلاق سراح عدد من مجموعة الحجاج اللبنانيين المختطفين في سوريا في أيار/مايو لا يزال تسعة أشخاص منهم محتجزين.

ومما يشكل شاغلا كبيرا الأنباء الجديدة التي توحي بتورط قوى لبنانية سياسية في دعم أطراف الصراع في سوريا. وعلاوة على ذلك، فإن الانفجار الذي وقع في ٣ تشرين الأول/أكتوبر في مستودع للأسلحة في بلدة مقام النبي شعيب في سهل البقاع أسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد المليشيات التابعة لحزب الله وجرح عدة أشخاص آخرين، كان أيضا بمثابة تذكير بالخطر الذي يشكله وجود الأسلحة في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول.

والرأي العام اللبناني أصبح مستقطبا بشدة فيما يتعلق بالتطورات في سوريا. إزاء تلك الخلفية، من المهم للغاية للحكومة اللبنانية والقادة السياسيين من شتى المشارب مواصلة العمل للحفاظ على وحدة لبنان واستقراره. وإن التأكيد المجدد لرئيس الوزراء ميقاتي في ٢٧ أيلول/سبتمبر أمام الجمعية العامة بشأن سياسة لبنان المتمثلة في النأي بالنفس كانت موضع ترحيب (انظر A/67/PV.14). ونأمل من حزب الله أيضا أن يحترم احتراما كاملا سياسة النأي بالنفس التي تتبعها الحكومة التي يشارك فيها حزب الله.

نرحب أيضا بمبادرة الرئيس سليمان المتعلقة بالحوار الوطني بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر لتقديم أول رؤية لاستراتيجية الدفاع الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بأسلحة حزب الله، حيث وافق المشاركون على النظر فيها بوصفها أساسا للمناقشة. ومن المقرر للجلسة المقبلة للحوار الوطني أن تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل من جميع القادة اللبنانيين أن يغتنموا الفرصة للتغلب على اختلافاتهم الراهنة بغية تحقيق استراتيجية تصب في الصالح الوطني. وفي السياق الإقليمي الحالي، إنه في صالح لبنان استمرار الاستقرار وأن تواصل جميع الأطراف اللبنانية ممارسة ضبط النفس والعمل بتعاون في الإعداد للانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٠١٣.

وعلى النقيض من الحالة المتقلبة الدائرة في المنطقة، لا تزال منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة بشكل عام. مع ذلك، فإن عدد الانتهاكات الجوية والانتهاكات البرية التي جُلها غير متعمد على الخط الأزرق، لا تزال عالية نسبيا. على الرغم من إعادة النشر المؤقت لوحدات تابعة للقوات اللبنانية المسلحة من منطقة عمليات اليونيفيل للوفاء بالمتطلبات الأمنية في أماكن أخرى في لبنان، لا يزال مستوى العمليات بين القوتين واسعا بنفس القدر. والطرفان لديهما مصلحة في البناء على فترة الهدوء السائدة للحفاظ على المنجزات التي تحققت على طول الخط الأزرق من التوترات الإقليمية واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز وقف الأعمال القتالية.

أود أن أختتم كلمتي بتذكير مؤداه أنه في خضم التغيرات الجذرية التي يلمسها المرء في جميع أرجاء الشرق الأوسط، لا يمكننا أن نكون راضين عن استمرار الطريق المسدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى الرغم مما لديهم من مخاوف وتوجسات، يمكن فهمها جزئيا، فلا الأطراف ولا المجلس يمكنها إغفال إشارات التحذير التي تنذر بأن حل الدولتين بدأ يخبو. وقد كنا جميعا مدركين للأحداث التي وقعت في الشهر الماضي في الضفة الغربية. والآن أصبحت الفرصة للقيام بعمل بناء للحفاظ على حل الدولتين أكثر محدودية. وما من بديل عن إيجاد حل مستدام وعادل للسلام على أساس المفاوضات. لذلك لا بد لنا من أن نواصل بذل كل جهد ممكن للعمل نحو ذلك الهدف الأساسي. ونحتاج الآن بصورة جماعية إلى أن نستكشف من جديد مع الأطراف التصميم على شق طريق سياسي موثوق يفضي إلى الأمام. ويجب أن لا ندع تلك الحاجة الملحة تراوغنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الضافية والمثيرة للقلق.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم التهنئة لكم، سيدي، ولبلدكم الصديق، غواتيمالا، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أعرب عن تقديري لألمانيا على قيادها الحكيمة للمجلس في الشهر الماضي.

واشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم ونؤكد مجددا تقديرنا للسيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص والممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها الشهر الماضي وعلى جهوده في الميدان باسم الأمم المتحدة وفي إطار المجموعة الرباعية.

وأود أن أضيف أننا نتفق مع الاستنتاجات الواردة في بيان السيد فيلتمان.

كما أود أن أرحب بيننا بسفير باكستان الجديد، سعادة السيد مسعود خان.

ونشعر بالأسف مرة أخرى لأننا لم نتمكن من إبلاغ مجلس الأمن بأي تطورات ايجابية. ومنذ المناقشة المفتوحة التي عقدت في تموز/يوليه، ظلت العملية السياسة مصابة بحالة من الجمود وتدهورت الحالة على أرض الواقع تدهورا حادا. وأعاق انتهاك إسرائيل الصارخ للقانون استئناف مفاوضات السلام وازدادت الصعوبات أمام الشعب الفلسطيني في جميع جوانب الحياة. كما عطل جهود القيادة الفلسطينية الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية وتحقيق التطلعات والحقوق المشروعة لشعبنا. وأدى هذا، بدوره، إلى انتقاص الآمال في عملية السلام وفي آفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، على نحو ما أوضح فيلتمان، الذي أدت إلى التقويض الشديد، إن لم يكن الدائم، لمقوماته المادية والسياسية التدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وأدت تطورات منذرة بالخطر في هذه الفترة إلى زيادة التوترات بصورة حادة وزيادة زعزعة استقرار الحالة على أرض الواقع. ولا يزال المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون يسببون الرعب والدمار. ولا تزال الهجمات العسكرية والغارات التي تشنها القوات المحتلة الإسرائيلية، لا سيما على قطاع غزة، بما في ذلك خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، توقع خسائر بين المدنيين وتدمر الممتلكات وتهدد بتأجيج دوامة العنف المميتة. ويظل آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية، ومعرضين لظروف مزرية وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، مع إضرابهم المتكرر عن الطعام الذي يستدعي أقصى القلق. وفي جميع الأوقات، تواصل إسرائيل استعمارها غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، وزيادة تفتيت وحدتها واتصالها الجغرافي والعرقلة البالغة لجهود إعادة التأهيل الاجتماعي – الاقتصادي والتنمية، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

وبالرغم من مناشدات ومطالبات المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن في قرارات عديدة والمجموعة الرباعية، بالوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية، فان إسرائيل لم تواصل فسحب بل كثفت حملتها التوسعية والاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة وحولها. وفي انتهاك خطير للعديد من أحكام القانون الإنساني الدولي، تستمر الدولة القائمة بالاحتلال في توسيعها للمستوطنات وإقامة ما يسمى بالمخافر الأمامية، مع بناء آلاف الوحدات الأخرى وتخطيطها في هذا العام وحده؛ وبناء الجدار، الذي يقطع أوصال القدس الشرقية ويعزلها ويحجز المجتمعات الفلسطينية في جيوب منفصلة؛ ومصادرتها لمساحات شاسعة

من الأرض الفلسطينية، لا سيما الأراضي الزراعية الخصبة والمساحات الواقعة فوق آبار المياه والأحواض؛ وهدمها للمنازل الفلسطينية وتشريدها للأسر الفلسطينية، وبخاصة من القدس الشرقية والمجتمعات المعرضة للخطر الأخرى، ومن بينها في التلال الجنوبية للخليل، والقرى الواقعة في ما يشار إليه غالبا بالمنطقة جيم في الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن. ويستمر هذا الاستيلاء على الأراضي بالذرائع القديمة ذاتها وببعض الحجج المتغطرسة والواهية الجديدة، التي تهدف إلى الضم الفعلي للمزيد من الأرض الفلسطينية وزيادة طمس وانتهاك حدود ما قبل عام ١٩٦٧، التي يستند إليها الحل القائم على وجود دولتين.

ولا تزال القدس الشرقية المحتلة على وجه الخصوص هدفا محوريا لحملة الاستيطان، إذ تستمر محاولات الدولة القائمة بالاحتلال بصورة مفتعلة وبالقوة في تغيير الديمغرافيا الطبيعة للمدينة وطابعها التاريخي ووضعها القانوني وهويتها الفلسطينية – العربية من أجل ترسيخ ضمها الفعلي غير القانوني، الذي لا يزال لم يعترف به المجتمع الدولي بأسره حتى اليوم. ونحن نرفض اتخاذ تلك التدابير الإسرائيلية غير القانونية في المدينة المقدسة، ونطالب بوقفها الفوري، ونؤكد مرة أخرى على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧وهي قلب دولة فلسطين وعاصمتها.

وفي الوقت نفسه، نلفت اهتمام المجلس إلى زيادة عدم الاستقرار وممارسة الضغط في القدس الشرقية المحتلة بعد تصعيد هجمات المستوطنين الإسرائيليين وغيرهم من الجماعات اليهودية المتطرفة على الأماكن الإسلامية والمسيحية. وشهدت الأشهر الأخيرة محاولات متكررة للمتطرفين للاستيلاء على الحرم الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وأيضا أعمال العنف وتدنيس المساجد والكنائس في المدينة.

وأدت هذه الأعمال الدنيئة إلى عدة مجابهات، بما فيها بين المتطرفين اليهود والمصلين الفلسطينيين في الحرم الشريف، الأمر الذي دق ناقوس الخطر في جميع أنحاء المنطقة والعالم الإسلامي، على النحو الذي شدد عليه فخامة الرئيس محمود عباس وجلالة الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن أمام الجمعية العامة. وأدت هذه الشواغل الجدية إلى أن تدعو السلطة الفلسطينية إلى عقد اجتماع استثنائي رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن لجنة القدس، التي يتولى رئاستها جلالة الملك محمد الخامس عاهل المغرب، لتحديد التدابير اللازمة للتصدي لهذه الأعمال الشنيعة وحماية الأماكن المقدسة في القدس الشرقية من أعمال العدوان التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال والمستوطنون المتطرفون.

وبطبيعة الحال، لم تقتصر أعمال التدمير غير القانونية التي يرتكبها المستوطنون على القدس الشرقية المحتلة. وللأسف، لا يزال المستوطنون المتعصبون أيضا يعيثون فسادا في جميع أنحاء بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وهم باستمرار يرهبون المدنيين الفلسطينيين ويتحرشون بهم، بمن فيهم الأطفال والمسنون والمزارعون. وهم يشنون الهجمات على ممتلكات الفلسطينيين والأرض الزراعية، بإبداء وحشية خاصة ضد حدائق وبساتين الزيتون، مع إحراق واقتلاع مئات من الأشجار، وتدمير سبل كسب المعيشة لآلاف الأسر. وعلاوة على ذلك، يواصل المستوطنون ارتكاب أعمال تدنيس عنيفة ضد المساجد والكنائس والأديرة في أرضنا، وتشويه الممتلكات بشعارات عنصرية وحاقدة واستفزازية تؤدي إلى تأجيج التوترات وتحرض على النعرات العدائية الدينية. ويظل احتمال تصعيد إرهاب المستوطنين عاليا بشكل خطير، إذ أن إسرائيل لا تزال تقدم المبررات والحماية لهذا الخروج الأحمق على القانون، وهي نادرا ما تخضع المستوطنين للمساءلة على جرائمهم الشريرة.

شهدت الفترة الأخيرة أيضا سلسلة أخرى من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة. واستمرت الضربات الجوية والقصف المدفعي للمناطق المدنية الفلسطينية، ونجم عن ذلك قتل وجرح عشرات الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، وتدمير المنازل والبنية التحتية. وترهب هذه الهجمات شعبنا، الذي لا يزال أيضا يعاني من العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، والإنسانية والنفسية الناجمة عن استمرار الحصار غير القانوني والعدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة. إننا نكرر مطالبتنا برفع الحصار الإسرائيلي الوحشي، المفروض على شعبنا واحترام القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين.

خلاصة القول إنه لا تزال الحالة السياسية والإنسانية والأمنية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي خطيرة. ولا نزال على اقتناع بضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي لمنع الأزمة من التفاقم. ويجب بذل جهود جادة للتغلب على الشلل الذي أصاب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب، وإجبارها على الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتلك مسألة عاجلة، لأنه في خضم الأزمات المضطربة، التي تعصف بالمنطقة والتي تؤثر أيضا على لاجئينا في الشتات، ينذر عدم الاستقرار والتدهور الحاد للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بتفجر الوضع، الذي يتعين منعه بأي ثمن.

وواصلت القيادة الفلسطينية، من جانبها، التصرف بأقصى قدر من المسؤولية لخدمة شعبها والتقيد بالتزاماتها القانونية والالتزامات الدولية، وحفظ الأمن والهدوء. وتصرفت دائماً بحسن نية سعيا لتحقيق السلام، وأكدت مرارا وتكرارا من جديد تمسكها بالمعايير القائمة منذ مدة طويلة، لعملية السلام المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

جرى السعي إلى كل ذلك بثبات، رغم الإجراءات غير القانونية التي لا تعد ولا تحصى التي اتخذتها إسرائيل على العكس من ذلك، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، والعراقيل الخطيرة التي فرضتها. ويشمل ذلك الإجراءات الإسرائيلية التي أضعفت النشاط الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك استمرار القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع والتدفقات التجارية، وهي القيود التي قوضت الجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الواقع، وقوضت الدعم المقدم من قبل المانحين لمشاريع إنمائية بالغة الأهمية، وأسهمت في الأزمة المالية الخطيرة التي نواجهها الآن.

وفي الواقع، رغم كل تلك التحديات، كما أكد ذلك مرة أخرى الرئيس عباس أمام الجمعية العامة (انظر A/67/PV.12)، فإن القيادة الفلسطينية لا تزال ملتزمة بالسعي لتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة بالوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية وغير العنيفة. بالتالي، تواصلت جهودنا فيما يخص إنقاذ الحل القائم على دولتين وتهيئة بيئة مواتية لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية وعادلة بين الجانبين.

في أوائل أيلول/سبتمبر، التقى الرئيس عباس مرة أخرى مع وزراء الخارجية العرب في القاهرة للتشاور بشأن الطريق إلى الأمام. وأسفر ذلك عن تأييد عربي للجهود الفلسطينية الرامية إلى حصول فلسطين على مركز مراقب لدولة غير عضو، في الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، كخطوة مؤقتة، في ضوء العقبات التي تعترض طلب فلسطين للعضوية الكاملة، بسبب الحالة في مجلس الأمن. لقد شرعنا الآن في إجراء مشاورات واسعة، في اتجاه تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك إنشاء

لجنة وزارية عربية ولجنة مماثلة هنا في نيويورك، للمساعدة فيما يخص إجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية – السياسية.

إننا نعتزم إشراك جميع الدول الأعضاء المعنية، في خضم سعينا إلى حشد أوسع دعم لهذه المبادرة المهمة المتعددة الأطراف، ويحدونا الأمل في أن الجمعية العامة ستبت فيها في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن هذا الجهد إيجابي وبناء، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتمشيا مع هدف عملية السلام، المتمثل في حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي الواقع، نحن نعتقد أن هذا الجهد يشكل إسهاما كبيرا في الحفاظ واقعيا على حل الدولتين، في وقت تقوض فيه إسرائيل باستمرار وبشكل متهور ذلك الحل، واحتمالات التوصل إلى حل عادل.

علاوة على ذلك، فإننا نؤكد بأن هذه المبادرة ليست بديلا، ولا تتناقض مع عملية السلام، التي لا نزال ملتزمين بها. وإننا نعتقد أن تعزيز مركز فلسطين في منظومة الأمم المتحدة حق لنا، طبقا للعهد الدولي التاريخي الطويل الأمد مع فلسطين. لكن في الوقت نفسه، فإننا نفهم تماما الحاجة إلى إجراء مفاوضات بين الجانبين من أجل التوصل إلى قرار عادل بشأن جميع مسائل الوضع النهائي التي تشمل القدس واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات والحدود والأمن والمياه، ونحن مستعدون لإجرائها. وهكذا، أعلن الرئيس عباس الأسبوع الماضي استعداد القيادة الفلسطينية للشروع في مفاوضات السلام مع الحكومة الإسرائيلية، فور اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الجمعية العامة.

لذلك نكرر دعوتنا الموجهة إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للقيام بدوره فيما يخص التقيد بالميثاق، والتقيد بالقانون الدولي والتقيد بقرارات الأمم المتحدة والتقيد بالمسؤولية الجماعية تجاه فلسطين. إن الشعب الفلسطيني لا يزال بانتظار العدالة، والحصول على الاستقلال والحرية، والتمتع بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، والسلام والأمن، وهي نفس رغبات جميع شعوب منطقتنا والعالم. في هذه المرحلة الحرجة للغاية، نجدد مناشدتنا المجتمع الدولي لدعم جهودنا المشروعة لكفالة الحقوق الوطنية لشعبنا، بما في ذلك تقرير المصير والعودة، وتحقيق الاستقلال لدولة فلسطين، تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وستكون تلك الإنجازات بلا شك إيذانا ببداية عهد جديد في الشرق الأوسط، الذي سعى منذ فترة طويلة لتحقيق السلام والاستقرار والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): كتبت السيدة الأولى إلينور روزفلت، التي هي إحدى مؤسسات الأمم المتحدة وإحدى أوائل بطلاتها ”تعبر الاختيارات أكثر من العبارات، بشكل، أفضل، عن فلسفة الشخص“. إن الشرق الأوسط اليوم، يمر بمرحلة حرجة، مرحلة تتطلب القيادة. وسيحكم التاريخ على قادة اليوم، ليس بالعبارات التي يتكلمون بها، ولكن بالاختيارات التي يقومون بها.

أنا اليوم هنا لأوجه إنذارا إلى العالم. ففي هذا الوقت المضطرب والانتقالي في منطقتنا، فإن المخاطر كبيرة. إن القرارات المتخذة في هذه القاعات خلال الأسابيع المقبلة يمكن أن يتردد صداها خلال السنوات القادمة، على نطاق يتجاوز بكثير الشرق الأوسط.

والمهمة واضحة. فهي تتمثل في دعم المؤسسات والتطلعات الديمقراطية، وتشجيع التفاوض باعتباره الطريق لحل الصراع، وضمان تقيد الجميع في منطقتنا بالاتفاقات الموقعة.

وهذه من المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، مبادئ يتم الآن اختبارها.

والآن هناك اختيار واضح بين الحلول البناءة والتسويات الهدامة. ففي نيسان/أبريل، عرضت إسرائيل اقتراحا جديا وشاملا على الفلسطينيين في عمان. وشرحنا موقفنا الذي يعرفه معظم الحاضرين في القاعة. ولم يستجب الفلسطينيون لهذا الاقتراح أبدا، بل تجاهلوه، ولم يقل العالم أي شيء. والعديد من البلدان الممثلة في هذه القاعة اليوم لم تنبس ببنت شفة لتدعو الفلسطينيين إلى الاستجابة لاقتراح إسرائيل. لقد وقف مكتوفة الأيدي بينما بدا الغبار يعتلي هذا الاقتراح. وبدلا من أن تجلس القيادة الفلسطينية مع إسرائيل على طاولة المفاوضات المباشرة، فإنها تتبع نهج تعددية الأطراف في الأمم المتحدة. وهذه ليست هي الطريق إلى إنشاء الدولة بصورة حقيقية. إنها طريق التهور.

السلام يجب التفاوض عليه. ولا يمكن فرضه من الخارج. وليست هناك أي طرق مختصرة، أو حلول سريعة أو آنية. والإجراءات التي اتخذها الفلسطينيون من جانب واحد انتهاك صارخ لكل اتفاق من الاتفاقات التي وقعوها مع إسرائيل، بما في ذلك اتفاقات أوسلو، والاتفاقات المؤقتة وبروتوكول باريس. وتشكل هذه الاتفاقات ٤٠ مجالا من مجالات التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني.

أدرك أن البعض في هذه القاعة يعتقدون أن الفلسطينيين يجوز لهم انتهاك هذه الاتفاقات بدون أن يترتب عن ذلك أي عواقب. والبعض يعتقد أننا سنتمكن، بعد ذلك، من العودة بالأمور إلى ما كانت عليه كأن شيئا لم يكن. لكنهم مخطئون. فكل دولة عضو تؤيد النهج الأحادي الذي يتبعه الفلسطينيون في الأمم المتحدة ستتحمل المسؤولية عما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة. وكيف يمكن أن نتوقع من إسرائيل أن تمتثل للاتفاقات ذاتها التي تتجاهلها القيادة الفلسطينية متى شاءت؟ وكيف يمكن لأي كان أن يتوقع من الجمهور الإسرائيلي أن يثق بالقيادة الفلسطينية عندما توقع على اتفاقات في المستقبل؟

هل يقبل أي أحد أن يقدم التضحيات الكبيرة أو يتنازل عن مسائل ملموسة مقابل قطع ورق أثبت الطرف الآخر أنه لا يتردد في رميها في القمامة؟

إن الإعلانات الرمزية لن تغير شيئا في الميدان. فهي لن تؤد سوى إلى زيادة التوقعات التي لا يمكن تلبيتها. وهذه وصفة لزعزعة الاستقرار، وربما، اندلاع أعمال العنف. وقرار الجمعية العامة لن يمهد السبيل إلى السلام. كلا، إنه سيشجع الفلسطينيين على السير بصورة متهورة صوب الصراع، بأقصى سرعة، وبدون الانتباه إلى مخاطر الطريق. والدول الأعضاء لن تزرع بذور السلام، بل ستشعل نيران الصراع. وستشجع القيادة الفلسطينية على تخدير شعبها بالأوهام بدلا من أن توقظه لتوعيه بحقيقة الأمور، مما يخلق فقاعة خطيرة ستنفجر لا محالة. وستكون مسؤولة عن وضع خاتم التصديق على كيان لا يلبي أبسط المتطلبات الأساسية لإنشاء الدولة.

ينبغي ألا يخطئن أحد بأننا في إسرائيل نأمل أن يحل اليوم الذي سيقومون فيه بتلبية تلك الشروط. لكن الفلسطينيين اليوم، وحتى أكون واضحا، بعيدون جدا عن الوفاء بالمعايير الأساسية لإنشاء الدولة.

السلطة الفلسطينية لا سلطة لها بتاتا على قطاع غزة، المنطقة التي يسكنها نصف سكان دولتها المنشودة تقريبا. والرئيس عباس لم ير غزة، حتى بالمنظار، منذ عام ٢٠٠٧. وقد انتهت فترة ولاية رئاسته في عام ٢٠٠٩. وبعد ذلك بثلاثة أعوام، لا يزال الرئيس عباس يمدد فترة ولايته بنفسه ولنفسه، دون أي اعتبار لأي عملية ديمقراطية.

وأنا واثق من أن العديد من الأشخاص من البلدان الممثلة حول هذه الطاولة سيساورهم القلق إذا قرر قادتهم السياسيين شخصيا تمديد فترات ولايتهم لسنوات متتالية. غير أننا لا نسمع قادة الكثير من الديمقراطيات العريقة – يوجد ممثلو بعضهم حول هذه الطاولة – ينبسون ببنت شفة علنا بشأن

عدم رؤية الشعب الفلسطيني لصناديق الاقتراع منذ عام ٢٠٠٦.

يدعي الفلسطينيون أهُم بصدد بناء مؤسسات دولة عصرية ومحبة للسلام. غير أن هؤلاء القادة أنفسهم يطلقون على الساحات العامة أسماء مرتكبي التفجيرات الانتحارية، ويكثرون من الأعمال التحريضية، ويسعون إلى تحقيق الوحدة مع حركة حماس، وهي تنظيم إرهابي معترف به دوليا وملتزم بتدمير إسرائيل، والتنظيم ذاته الذي أطلق ٤٠ صاروخا على إسرائيل في الأسبوع الماضي فقط.

والآن، نسي المتكلمون في هذه المناقشة حتى الآن أن يذكروا أي شيء عن تقرير بشأن انتهاكات حركة حماس لحقوق الإنسان. وأنا على يقين بأن ذلك وقع بمحض الصدفة، أو مجرد الخطأ غير المقصود، لكنني أود، لغرض التوضيح، أن أسلط الضوء على بعض الاستنتاجات التي أُعلن عنها في الأسبوع الماضي فقط. لقد وثق التقرير المتعلق بحقوق الإنسان الكيفية التي قامت بها شرطة حماس بإلقاء القبض على أناس أبرياء وتعذيبهم وإعدامهم في بعض الحالات، بدون أن يحظوا بأي حماية قانونية. والواقع أن حماس تقمع بوحشية كل من يتجرأ على معارضة أهدافها السياسية الموسعة، بمن فيهم المعارضون السياسيون، والمناضلون في مجال حقوق الإنسان، والمحامون، والنساء اللواتي يخرجن بدون مرافق من الرجال. الأزمة الوحيدة في الميدان في غزة سببها حماس، وهي أزمة غالبا ما يتم تجاهلها في هذه القاعة.

وتدعي السلطة الفلسطينية بأنها محبة للسلام، غير أنها تخصص ٥٤ مليون دولار من ميزانيتها السنوية لرعاية الإرهابيين المدانين والقتلة الملطخة أيديهم بالدماء. وهذا العام، وبينما تهدد السلطة الفلسطينية بتأخير دفع الرواتب للكثير من الموظفين، قامت بمضاعفة المبالغ المدفوعة للإرهابيين المدانين ثلاثة مرات. وتخصص السلطة الفلسطينية ٦ في المائة من ميزانيتها لرواتب الإرهابيين وأقل من ١ في المائة للتعليم العالي. أي رسالة يوجهها هذا السلوك؟ فبلد من الاستثمار في مستقبل أبنائهم، يقدمون الحوافز للإرهابيين المقبلين. وبدلا من استخدام أموالهم في بناء الدولة، يستخدمونها لإغراق الدولة.

والأموال التي تغدقها السلطة الفلسطينية على الإرهابيين لم تأت من عدم. إنها تأتي من العديد من البلدان المانحة الممثلة في هذه القاعة. فالاتحاد الأوروبي يبعث أكثر من ٥٠٠ مليون يورو على شكل معونة الاتحاد السنوية إلى السلطة الفلسطينية. وكم من دافعي الضرائب في لندن وباريس وبرلين ولشبونة يعرفون أن قدرا من أموالهم يذهب إلى الإرهابيين المدانين والملطخة أيديهم بالدماء؟

إن تدفق المعونة الدولية بدون قيود إلى السلطة الفلسطينية لن يقربنا بتاتا إلى السلام، ما دامت هذه الأموال تستخدم في رعاية الإرهابيين وتشجيعهم وإعلاء شأنهم. وقد حان الوقت لكي يتكلم المجتمع الدولي أخيرا وبشكل علني عن هذه الحقيقة، للاعتراف بالقضايا العديدة التي لم تحل بعد فيما يتعلق بمستقبل الدولة الفلسطينية. وهذه المسائل لا يمكن تجاهلها، لأنها تقع في لصب تسوية صراعنا، وتكتسي أهمية حاسمة لكفالة إحلال السلام الدائم.

واليوم، هناك اختيار واضح في الشرق الأوسط بين السلام والصراع، وبين المصالحة والاستفزاز. وخلال افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، أثبت رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أنه اختار السلام (انظر A/67/PV.12). ومد يده إلى الرئيس عباس. وأعاد تأكيد رغبة إسرائيل في استئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين، بدون قيود مشروطة وبدون تأخير. وأعرب مجددا عن رؤيته بشأن دولتين لشعبين.

ومن على نفس المنبر، قام الرئيس عباس باختيار مختلف تماما. فمرة أخرى، استخدم منبر الأمم المتحدة لشيطنة دولة

إسرائيل وإنكار العلاقة التاريخية للشعب اليهودي بوطنه القديم. وقال إن وجود اليهود في القدس يغير ''الطابع التاريخي للمدينة والصورة المجيدة للمدينة المقدسة كما هي مرسومة في أذهان البشرية'' (A/67/PV.12).

والحقيقة بسيطة وواضحة. للقدس طابع يهودي قبل أي يكون لمعظم المدن في العالم أي طابع أصلا. كانت عاصمة الشعب اليهودي قبل أن يؤلف هوميروس الإلياذة، وقبل أن يبني رومولوس وريموس روما، وقبل أن تجتاح قوات لإسكندر العظيم الشرق الأوسط. لقد عاش اليهود باستمرار في القدس على مدى ٣ ٠٠٠ سنة، منذ العصر الذي شيد فيه الملك داوود قصره العظيم على تلال المدينة.

وبإنكار تاريخ الشعب اليهودي، تقوم القيادة الفلسطينية بزرع بذور التعصب في أجيالها القادمة. وتثير الشكوك في التزامها بالسلام. وقد حان الوقت لأن يعرب المجتمع الدولي بوضوح وصراحة وأمام الملأ عن معارضته لهذا التحريض. وآن الأوان لكي نقول جميعا في هذه القاعة إن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي والقدس، عاصمتنا، هي قلبها النابض.

إن الاعتراف المتبادل هو المفتاح لضمان السلام الدائم. وكثيراً ما أشير خلال هذه المناقشات إلى أن أحداً لن يسمع البتة قائداً فلسطينياً يقول بـ–''دولتين لشعبين''. لن تسمعهم يقولون ''دولتين لشعبين'' لأن القيادة الفلسطينية اليوم تدعو إلى دولة فلسطينية مستقلة، ولكنها تريد أن يتدفق الملايين من شعبها على الدولة اليهودية. هذا معناه تدمير إسرائيل. لا أحد من المؤمنين بالسلام يمكن أن يقبل ذلك. هذه بداية غير موفقة.

ولأن القيادة الفلسطينية ترفض إبلاغ الشعب الفلسطيني بالحقيقة، فإن مسؤولية إبلاغه بالحقيقة تقع على عاتق المجتمع الدولي. من واجب المجتمع الدولي أن يهب ويقول إن ما يسمى بـ ''حق العودة'' بداية غير موفقة. ومع ذلك، فإن كثيراً ممن يرفعون أصواتهم لإبلاغ إسرائيل بما يتعين عليها أن تفعله من أجل السلام، يتلعثمون ويتمتمون وتختفي أصواتهم عندما يتعلق الأمر بإبلاغ الفلسطينيين بهذه الحقيقة الأساسية.

واليوم، هناك اختيار واضح بين الرضا عن النفس والقيادة. وفي غضون الأعوام الثلاثين الماضية، قتلت المنظمة الإرهابية حزب الله عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في هجمات امتدت إلى عشرات من البلدان وخمس قارات. وبالتعاون مع أنصاره الإيرانيين، قتل حزب الله أُسراً كانت تمضي عطلتها وحفظة سلام أثناء نومهم داخل ثكناتهم، ودبلوماسيين أثناء أداء مهام عملهم الرسمي.

وإيران توفر لحزب الله الأموال والتدريب والأسلحة المتطورة لخطف الدولة اللبنانية وتحويلها إلى بؤرة للإرهاب. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، اعترف حسن نصر الله زعيم حزب الله علانية بأن إيران قدمت الطائرة العسكرية بدون طيار التي أرسلتها منظمته في الأجواء الإسرائيلية. ولا يحتاج المرء إلى أي دليل آخر على أن حزب الله عميل مباشر للنظام الإيراني.

إن استفزازات حزب الله المستمرة قد يكون لها عواقب مدمرة على المنطقة.

أود أن أوضح ذلك تماماً، لكي لا يقولن أحد في هذه القاعة إنهم لم يسمعوني أو أنهم لم يفهموني: إن استفزازات حزب الله وتعزيزاته العسكرية المستمرة قد يكون لها عواقب مدمرة على المنطقة.

وليس كل اللبنانيين سعداء باستخدام حزب الله لبلدهم ملعباً له. وكما قال رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري في الأسبوع الماضي، '' إن لبنان ليس طائرة بدون

طيار''، معرباً عن ''القلق العميق إزاء المخاطر غير المحسوبة التي يريد حزب الله الزج بلبنان إليها''.

نصر الله يزعم أنه يحتاج إلى جيش خاص ومستقل – ولديه من القذائف أكثر مما يملك كثير من أعضاء حلف شمال الأطلسي – للدفاع عن لبنان ضد إسرائيل. واليوم، في شوارع حمص وحماة ودمشق، نرى جيش حزب الله منهمكاً أكثر في ذبح أشقائه العرب وشقيقاته العربيات في سوريا.

إن أحمدي نجاد ونصر الله من ضمن مجلس مستشاري بشار الأسد، حيث يقدمان لطاغية دمشق الإرشاد بشأن كيفية ذبح الشعب السوري بكفاءة أكبر. وهم يشكلون معاً ما أسميه بثلاثي الرعب. وأنا أعرف أنه ليس هناك نقص في عدد من هم على استعداد للإعراب عن ''التزامهم بأمن إسرائيل'' في هذه القاعات. ومع ذلك، كان من الصعب أن تجد هذا الإعلان عن الالتزام بأمن إسرائيل خلال الأعوام الست الماضية، لأن حزب الله أحال جنوب لبنان إلى مرفق ضخم لتخزين ٥٠ ٠٠٠ قذيفة.

وما زالت بعض البلدان حول هذه الطاولة تُعرِّف حزب الله على أنه جماعة خيرية سياسية، وليس منظمة إرهابية. وهذا لا يقل سخرية عن وصف المافيا بأنها ناد اجتماعي للرجال. وفي كثير من البلدان الأوروبية، يجمع حزب الله الأموال من أنصاره كما لو كان الصليب الأحمر. وأقر نصر الله مؤخراً بأن الإدراج في قائمة أوروبية للإرهاب ''سيدمر حزب الله'' ويجفف الكثير من مصادر دعمه المالي والسياسي والمعنوي.

إلى متى سيستمر هذا العبث؟ كم من أبرياء آخرين ينبغي أن يسقطوا ضحايا إرهاب حزب الله قبل أن تتصرف أوروبا؟ لقد آن الأوان لكي تسمي الدول المسؤولة حزب الله باسمه بالضبط: منظمة إرهابية عالمية.

في هذه القاعة اليوم، تبدو الحاجة واضحة إلى قيادة. وفي مرحلة لاحقة من هذه المناقشة، ستتكلم إيران باسم حركة عدم الانحياز. وبعبارة أخرى، فإن أكبر راع للإرهاب في العالم سيخاطب مجلس الأمن باسم ثلثي البلّدان الممثلة في الأمم المتحدة تقريباً.

يا له من زيف، ويا له من عار. لقد حان الوقت لكل بلدان حركة عدم الانحياز التي تدرك أهمية السلام والأمن لأن تعيد مواءمة الحركة. حان الوقت لكي يعمل المجتمع الدولي أخيراً لمنع النظام الإيراني من الحصول على أسلحة نووية. ويوماً بعد يوم، ترتفع أكوام اليورانيوم المخصب في إيران أكثر فأكثر.

وبحسب المرء أن يتخيل ماذا سيفعل نظام آية الله بهذه المجموعة الخطيرة من الإيديولوجية المتطرفة وتكنولوجيا القذائف المتقدمة، والأسلحة النووية. القنبلة النووية الإيرانية هي أكبر أحلام الملالي وأسوأ كوابيس العالم. والاستيقاظ من النوم هو السبيل الوحيد لوقف أسوأ الكوابيس أحياناً.

الوقت قد تأخر، والخط الأحمر واضح تماماً. على المجتمع الدولي أن يوقف إيران قبل أن يصبح الوقت متأخراً جداً.

بالنسبة لإسرائيل، فإن دروس التاريخ واضحة غاية الوضوح. لا يمكن ضمان الأمن الحقيقي – والسلام الحقيقي – إلا في العالم الحقيقي وليس في أرض الخيال المفروشة بالبيانات المبهمة والقرارات الجوفاء.

وإلى أولئك الملتزمون بأمن إسرائيل والشرق الأوسط حقاً، والملتزمون بحل الدولتين، أقول: فلتعملوا بشكل ملموس؛ تكلموا علانية وبصوت عال وبينوا لنا ذلك عملياً. فالخيارات واضحة جداً. يمكنهم أن يعترفوا بإسرائيل بوصفها الأمة – الدولة للشعب اليهودي، أو أن يسمحوا للقيادة الفلسطينية بإنكار تاريخنا دون عواقب.

يمكنهم أن يعملوا من أجل إنهاء تحريض السلطة الفلسطينية ودعمها للإرهابيين، أو أن يسمحوا للكراهية والتطرف بأن تضرب جذورهما في أعماق أجيال قادمة. يمكنهم أن يقولوا علانية أن ما يسمى بحق العودة بداية غير موفقة، أو أن يسمحوا بأن يبقى هذا الادعاء عقبة على طريق السلام.

يمكنهم أن يختاروا دعم المفاوضات والمحادثات المباشرة حول الطاولة أو تقويضها بقرارات أحادية في الأمم المتحدة. يمكنهم أن يختاروا غض النظر عن إرهاب حزب الله أو إبداء الشجاعة السياسية لإيقاف عجلات هذه المنظمة. يمكنهم أن يختاروا الوقوف مكتوفي الأيدي بينما تصبح القنبلة الإيرانية حقيقة واقعة في الشرق الأوسط، أو أن يتصرفوا قبل أن يتأخر الوقت جداً.

اليوم، أقول لزعماء منطقتنا ولأعضاء مجلس الأمن ولكل وأي عضو في الأمم المتحدة: هذه الخيارات خياراتكم. ومصير الشرق الأوسط على المحك. والآن هو وقت العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

سأبدأ بسوريا، حيث الحالة المروعة تزداد سوءاً. فالعنف المتصاعد الذي يدفع إليه نظام الأسد قتل عشرات الآلاف وشرد ملايين السوريين. وليس أدل على فداحة التهديد الذي تشكله هذه الحالة للسلام والأمن الإقليميين من إقدام الحكومة السورية مؤخراً على قصف أكاكالي، الأمر الذي أدانه المجلس وله كل الحق.

ومع تصاعد حدة العنف والفظائع، لن تنتظر الولايات المتحدة حتى يقف جميع أعضاء المجلس على الجانب الصحيح من التاريخ. وجنباً إلى جنب مع حلفائنا، فإننا ندعم المعارضة إذ تتحرك صوب انتقال ديمقراطي شامل للجميع. ونواصل الضغط على النظام ونعالج الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في المنطقة. وفي نفس الوقت، نواصل دعم جهود الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة.

وكما أبلغ الرئيس أوباما الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/67/PV.6)، ”إن المستقبل يجب ألا يملكه ديكتاتور يذبح شعبه“. ونظام بشار الأسد سوف ينتهي. وفي الواقع، فإن هذا الانتقال ليس حتمياً فحسب، بل إنه بدأ بالفعل. فانقضاض الأسد على الشعب السوري بلا رحمة لم تجعله يستسلم، بل على العكس. والمعارضة تزداد قوة، كما أن أجزاء من سوريا قد أفلتت من سيطرة النظام. وفي تلك المناطق، يتجمع المواطنون السوريون لإدارة المدن وإعادة فتح المدارس وإعادة بناء اقتصادهم.

والولايات المتحدة تساعدهم على ذلك، وتقدم المساعدة في تنظيم صفوف المعارضة المدنية غير المسلحة دعماً لخطة الانتقال المتفق عليها في القاهرة في تموز/يوليه الماضي، بما اشتملت عليه من رؤية لسوريا ديمقراطية تؤمن بالتعددية يحدد شعبها أسلوب الحكم الذي يريد.

لقد فرّ أكثر من ١,٥ مليون شخص من ديارهم إما إلى البلدان المجاورة أو إلى أماكن أكثر أمنا داخل سوريا. ونشيد – مع تزايد عدد اللاجئين – بجيران سوريا، بما في ذلك تركيا والأردن ولبنان والعراق، على كرمهم، ونعترف بحاجتهم إلى دعم إضافي. وتعهدت الولايات المتحدة بتوفير ما يزيد عن ١٣٠ مليون دولار في شكل مساعدات غذائية وإمدادات طبية وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة.

ونشجع جميع الدول الأعضاء على الاستجابة للاحتياجات المحددة الواردة في نداءات الأمم المتحدة بشأن سوريا، فضلا عن التنسيق بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة

في الاستجابة للأزمة. وفي حين يخطط السوريون للانتقال الديمقراطي، نواصل من جانبنا البحث عن سبل إضافية لدعم الجهود السورية المبذولة في مجال توثيق الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القصف العشوائي والاستهداف المتعمد للمدنيين.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الحرب التي يشنها الأسد ضد الشعب السوري تشكّل تحديات حقيقية الآن لجميع جيران سوريا، بما في ذلك لبنان. ويعاني لبنان فعلا من عواقب الصراع جراء الهجمات القاتلة من جانب النظام السوري عبر الحدود، وتدفق عشرات الآلاف من اللاجئين إلى داخل لبنان. ويفضح دعم حزب الله بصورة نشطة ومتنامية للحرب التي يشنها الأسد ادعاءات حسن نصر الله فيما يتعلق بتعزيز مصلحة لبنان الوطنية، لأن تلك الادعاءات ليست سوى نوع قاتل من الخداع. وقد يحاول زعماء الجماعة تغيير الموضوع عبر ترديد لهجة خطابية جوفاء باسم المقاومة. غير أن الحقيقة باتت واضحة الآن للعيان. ويعتبر مقاتلو نصر الله الآن جزءا من آلة القتل التي يستخدمها الأسد. ويواصل زعماء حزب الله اتخاذ تدابير جديدة لتوفير الدعم اللازم لطاغية يائس عبر التنسيق مع إيران.

ونشجع المجتمع الدولي على مواجهة النشاط الإرهابي لحزب الله، وعلى بذل المزيد من الجهد لفضح زيادة مشاركته في الحرب التي يشنها الأسد. ونثني على الحكومة اللبنانية وعلى القوات المسلحة اللبنانية، على وجه الخصوص، لحفاظهما على الاستقرار والقانون والنظام في هذه المرحلة الحرجة. ونرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس سليمان وغيره لتعزيز الحوار، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات غير الشرعية، على النحو المطلوب في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ونكرر التزامنا الراسخ بأن يظل لبنان دولة مستقرة مستقلة وذات سيادة.

وإذ نتناول جهود السلام المبذولة في الشرق الأوسط، فكما قال الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة الشهر الماضي فإن: ”الطريق شاق غير أن الوجهة واضحة: دولة إسرائيلية يهودية آمنة وفلسطين مستقلة ومزدهرة“ (A/67/PV.6، صفحة ١٤). ونؤيد بنشاط إنشاء دولة فلسطينية باعتبارها جزءا من حل الدولتين عبر المفاوضات المباشرة، ودون شروط مسبقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والإجراءات من جانب واحد، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى منح السلطة الفلسطينية مركز المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، لن تسفر عن شيء سوى تعريض عملية السلام للخطر، وتعقيد الجهود الرامية إلى إعادة الطرفين إلى المفاوضات المباشرة. ولن تؤدي أي جهود لاستخدام المحافل الدولية بغرض استباق قضايا الوضع النهائي – التي لا يمكن حلها إلا من قبل الطرفين مباشرة – إلى تحسين معيشة الفلسطينيين اليومية، ولا إلى تعزيز الثقة اللازمة لإحراز تقدم نحو حل الدولتين.

ولا نزال نركز على مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تحسين بيئة التعامل فيما بينهما، ومعالجة الأزمة المالية المزمنة التي تواجهها السلطة الفلسطينية على وجه الخصوص. وندرك التحديات المالية الخطيرة التي تواجه السلطة الفلسطينية، ونعترف بالجهود الهامة التي تبذلها من أجل الحفاظ على مؤسسات الحكم التي بنتها. وقد اتخذت القيادة الفلسطينية عدة خطوات لمواجهة التحديات المالية، غير أنها بحاجة إلى مساعدتنا. ونقدّر الدعم الذي تقدمه إسرائيل ومجتمع المانحين على نطاق أوسع فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني.

وندرك جميعا شدة الحالة الاقتصادية الراهنة في الأراضي الفلسطينية والعواقب المترتبة عن التقاعس عن العمل. وبموازاة ذلك، نحث على تقديم الدعم الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى،

بغية تعزيز جهودها في مجال تقديم المساعدة اللازمة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وغيرهما إلى حين الوصول إلى حل نهائي متفاوض عليه.

ويقتضي تحقيق السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين أن يتخذ كلا الطرفين خطوات مجدية. وينبغي أن يواصل الفلسطينيون تعاونهم الأمني وزيادة تعزيز مؤسساتهم العامة، إلى جانب وقف التحريض. ويجب وقف هجمات الصواريخ التي يطلقها الإرهابيون من غزة فوراً. وندين تلك الهجمات بأقوى العبارات الممكنة. وينبغي أن تعزز إسرائيل جهودها المبذولة لردع ومواجهة ومقاضاة أعمال العنف ضد الفلسطينيين، إلى جانب جرائم الكراهية المتطرفة، بما في ذلك أعمال التخريب في المواقع الدينية. ونتفق مع الرئيس بيريز على أنه ''يجب ألا يلحق الضرر بالمواقع المقدسة''.

وتدمير بساتين الزيتون الفلسطينية مؤخرا وعلى نحو متكرر في الضفة الغربية - وهي مصدر دخل نقدي للسكان المحليين - أمر يبعث على الأسى. ونتطلع إلى أن تعمل السلطات الإسرائيلية بحزم لحماية تلك الموارد بالإضافة إلى التحقيق في تلك الأفعال.

ونحن لا نقبل، شأننا في ذلك شأن جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدى العقود، إضفاء مشروعية على استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. ولا نزال نعارض أي جهود ترمي إلى إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية. ويجب أن يتعامل الطرفان مع مصير المستوطنات القائمة، جنبا إلى جنب مع قضايا الوضع النهائي الأخرى.

والواقع أن الطريق إلى السلام طويل وشاق، ولكن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة تماما بمساعدة الأطراف على التوصل إلى السلام عبر حل الدولتين عن طريق التفاوض.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. واستمعت بإمعان أيضا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل.

تعرب الصين عن قلقها العميق إزاء الجمود الذي طال أمده في محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والصعوبات الاقتصادية والإنسانية التي تواجه الشعب الفلسطيني. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١ كانت المجموعة الرباعية قد حددت نهاية هذا العام موعدا نهائيا للتوصل إلى اتفاق بين فلسطين وإسرائيل. غير أن الشرق الأوسط لا يزال الآن عند مفترق طرق حاسم. ولطالما ظلت قضية فلسطين في صميم مسألة الشرق الأوسط. ولا يوفر استمرار ركود عملية السلام لأمد طويل ظروفا مواتية لتحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة. ويجب ألا تحوّل الاضطرابات الإقليمية التي تشهدها المنطقة انتباه المجتمع الدولي عن القضية الفلسطينية.

وظلت الصين تدعو الطرفين المعنيين على الدوام - وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة طريق السلام في الشرق الأوسط - إلى حل خلافاتهما عبر الحوار والتفاوض وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل.

وتحث الصين الجانبين على اتخاذ خطوات عملية لإزالة العوائق أمام محادثات السلام بغية السعي لاستئناف مبكر لمحادثات السلام، وإحراز التقدم لاحقا. وينبغي أن تتحمل إسرائيل المسؤولية عن اتخاذ الخطوة الأولى في ذلك الطريق. ونحث إسرائيل على أن توقف فورا بناء المستوطنات ورفع الحصار عن غزة وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وتحسين ظروف معيشتهم والرعاية الطبية المقدمة إليهم. ونحث إسرائيل على التعاون بنشاط مع المجتمع الدولي في مثل هذه الجهود

المؤدية نحو السلام، من أجل تهيئة الظروف لاستئناف محادثات السلام مع الفلسطينيين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من شعوره بالمسؤولية، وبالحاجة الملحّة إلى تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي له العمل بنشاط على إعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات، وتعزيز التدابير من قبل الجانبين بهدف بناء الثقة المتبادلة بينهما. وتأمل الصين أن تضطلع المجموعة الرباعية بدور فعال، وأن تتوصل في أقرب وقت ممكن إلى اقتراح بشأن استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل.

تؤيد الصين سياسة تمنح دوراً أكبر للمجلس في المساعدة على استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وما فتئنا نؤيد مطالبة فلسطين العادلة باستعادة حقوقها المشروعة بوصفها أمة وإنشائها بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تكون القدسُ الشرقية عاصمةٌ لها. ونؤيد أيضا عضوية فلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

يساور الصين بالغ القلق إزاء استمرار التوتر في سوريا، إذ إن المسألة السورية تؤثر على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ينبغي أن يقوم أي حل لمسألة سوريا على مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ينبغي أيضا أن يستند إلى احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية مواصلة تنفيذ قراري مجلس الأمن ذات الصلة (٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢))، وخطة كوفي أنان ذات النقاط الست، والبيان الختامي لاجتماع جنيف.

تعارض الصين فرض أي تسوية خارجية للمسألة السورية وتعارض أي جهود تهدف إلى ما يطلَق عليه تغيير النظام. التسوية السياسية هي السبيل الوحيد الناجع لنزع فتيل الأزمة في سوريا؛ ولن تؤدي الوسائل العسكرية إلا إلى المزيد من الضغوط وتأجيج الصراع. ومن الملحّ أن تتوقف جميع أشكال الإرهاب أو أعمال العنف في سوريا، والكف على الفور عن القيام بأي جهود من شأنها أن تشجع على اللجوء إلى الوسائل العسكرية أو التحريض على لذلك، وينبغي، بدلاً من ذلك، الشروع في عملية انتقال سياسي، يقودها الشعب السوري. تدعو الصين جميع الأطراف في سوريا والمجتمع الدولي إلى التعاون مع الممثل الخاص المشترك، الإبراهيمي، ودعمه في أداء مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية.

وتشعر الصين بالقلق إزاء تأثير الوضع السوري الحالي على جيرانها. وندعو الأطراف المعنية إلى أن تعمل انطلاقاً من المصلحة العامة في المحافظة على السلام والاستقرار الإقليميين، وأن يحترم كل منها سيادة الآخر وسلامته الإقليمية، وأن تستمر في التحلي بضبط النفس والإحجام عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الوضع، وذلك بغية أن يتمكن الجميع من العمل معا للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلّم بالروسية): نحن مترعجون بالغ الانزعاج من الزخم الحالي للأمور في عملية السلام في الشرق الأوسط، أو، بالأحرى، من عدم وجود الزخم. فالثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين كادت أن تنعدم. وأنشطة الاستيطان الإسرائيلية بلغت مستويات تنذر بالخطر. وتزداد كثافةً الأعمالُ التي يقوم بها المتطرفون اليهود في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. إن تدنيس المواقع الدينية المسيحية والإسلامية على السواء غير مقبول، بخاصة في ظل ظروف بلغت فيها العلاقات بين الأديان والثقافات في المنطقة حد التوتر أصلاً.

يُسمع دوي الانفجارات من وقت لآخر في قطاع غزة. نحن ندين القصف الذي تتعرض له الأراضي الإسرائيلية، وما يؤدي إليه من تهديد لحياة السكان المدنيين، كما ندين

الإجراءات التي يقوم بها الجانب الإسرائيلي وما ينجم عنها من إصابات بين الفلسطينيين المسالمين. على كلا الجانبين التحلي بضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار. في مثل هذا الوضع الهش، حين يبدو واضحاً خطر ترك الوضع الراهن على حاله، يجب استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. في ذلك الصدد، يجب على المجموعة الرباعية أن تضاعف جهودها، بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية. نعتقد أن عدم عقد الرباعية اجتماعها الوزاري على هامش المناقشة السياسية العامة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة من شأنه أن يكون خاطئا. ثمة جانب مهم آخر هو استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. بدون اختتام تلك العملية، استناداً إلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن التوصل إلى تسوية فلسطينية إسرائيلية كاملة، ناهيك عن وضعها موضع التنفيذ، أمر مستحيل.

إن تأييدنا لفلسطين، ولمشاركتها في أعمال المنظمات الدولية، معروف جيدا. بناء على ذلك، نعتقد أن المبادرات الرامية إلى الحصول على اعتراف واسع دوليا بإقامة الدولة الفلسطينية، بما في ذلك في مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، إنما تكمّل جهود التوصل إلى حل عن طريق التفاوض للنزاع مع إسرائيل، وليست بديلاً عنها. ينبغي ألا يستخدمها الجانب الإسرائيلي على الإطلاق ذريعة لتثبيت وجوده بالأراضي المحتلة، أو ممارسة أي ضغوط أخرى على السلطة الفلسطينية، وتنطبق تلك الدعوة أيضا على الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العلاقة بين إسرائيل وفلسطين.

تواصل روسيا، إلى جانب عملها السياسي والدبلوماسي، جهودها لتقديم المساعدات للفلسطينيين، بوصف روسيا جهة مانحة. في السنوات القليلة الماضية تلقى الفلسطينيون دعما مالياً للمساعدة الإنسانية في مجالي التعليم والصحة في ثلاث دفعات قيمة الواحدة منها ١٠ ملايين دولار. نحن مستمرون في تقليدنا المتمثل في تقديم المساعدة المالية إلى الفلسطينيين في مجال التعليم، حيث يتلقى ١٥٠ طالباً إعانة حكومية سنوية. يوجد أكثر من ٥٠٠ طالب يدرسون حاليا في روسيا. ونعتزم هذا العام فتح مدرسة متوسطة للفلسطينيين في بيت لحم. بالإضافة إلى ذلك، تقدم روسيا معونة غذائية إلى فلسطين عن طريق برنامج الأغذية العالمي، وستقدم في ٢٠١٣ تبرعاً لمرة واحدة قدره ٢ مليون دولار لميزانية وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

لقد أصبح من التقاليد خلال الاجتماعات التي تتناول قضايا الشرق الأوسط أن نناقش الوضع في سوريا وما حولها. لا يسعنا إلا أن نقلق أشد القلق إزاء إراقة الدماء بلا انقطاع في ذلك البلد. فداخل المعارضة المسلحة أصبح أثر القوات التي تستخدم الوسائل الأشد دموية – الأعمال الإرهابية، والاعتداءات على المواطنين المسالمين، ونيران القناصة – يزداد شدة وتواتراً أكثر منه في أي وقت مضى. آخر الأمثلة على ذلك الأعمال الإرهابية التي وقعت في حلب في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ضواحي دمشق في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والمذبحة التي تعرض لها السكان المدنيون في قريتي الحيدرية والحسنية بالقرب من حمص. إن الدعم من الخارج للمقاتلين لا يتواصل فحسب، بل يزداد، استناداً إلى كل التقارير التي نسمعها. فقد أرسلت شحنات الأسلحة غير القانونية، وتتحدث وسائل الإعلام العالمية بصورة متزايدة عن وجود مرتزقة ومدربين وجهاديين مرتبطين بتنظيم القاعدة وغيرها من الشبكات الإرهابية الدولية في صفوف المعارضة.

لم يتغير نهج روسيا في التعامل مع سوريا. يجب أن يتوقف العنف، أيا كان مصدره. لا يزال بيان جنيف الصادر عن فريق العمل حديث العهد وثمة حاجة إليه. وندعو كل الأطراف ذات الرؤية الواضحة إلى العمل معا على أساس توافق الآراء

من أجل التوصل إلى تسوية بدون تأخير. لقد صرحت السلطات السورية علنا بتأييدها لاتفاقات جنيف وقامت بتعيين مفاوض عنها. وننتظر خطوات مماثلة من المعارضة. ونتوقع أن يقوموا بذلك عقب الاجتماع القادم في الدوحة. في ذلك الصدد، آمالنا معلقة على قدرات الوساطة التي يتمتع بها السيد الإبراهيمي وفريقه، فضلا عن المشاركة المخلصة والبناءة للأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية في السعي من أجل وضع حد بصورة سريعة وغير مشروطة لإراقة الدماء في سوريا. تلك هي مهمتنا المشتركة الأساسية.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئيس على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية. نحن ممتنون أيضا لوكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الشاملة والغنية بالمعلومات.

نود أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. على الرغم من بعض الاتصالات العرضية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فإن آفاق المحادثات المباشرة مسدودة حتى الآن. من الواضح أنْ لا بديل عن المفاوضات السلمية، وندعو الأطراف إلى تهيئة الظروف التي تساعد على استئنافها. الثقة المتبادلة والإخلاص المستمر من جانب جميع الأطراف والجهات الدولية الفاعلة في عملية السلام أساسيان لتحقيق نتائج ملموسة.

نعلم أن المجموعة الرباعية للشرق الأوسط ظلت على اتصالات وثيقة بالأطراف في محاولة لإعادتها إلى طاولة المفاوضات. ومع ذلك، لا يمكننا أن نظل غافلين عن حقيقة أن الوضع الحالي لا يحرز أي تقدم. في ذلك الصدد، من المناسب أن أذكِّر المجلس بأن المسؤولية عن الجمود واحتمال فشل العملية لا تتحمل وزره الأطراف المعنية فحسب، بل يتحمله أيضاً، أولاً وقبل كل شيء، المجتمع الدولي بأسره.

من الواضح أن النجاح يعتمد على عدد من العوامل الحاسمة، من بينها الحاجة إلى كفالة أن تسترشد العملية والجهود المبذولة بمجموعة المقاييس المعيارية التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بالهدف المتمثل في التوصل إلى تسوية شاملة ترتكز على القانون الدولي.

ونحن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تلقي بعبء هائل على المدنيين، وتشكل عقبة كأداء أمام عملية السلام، بل وأخطر من ذلك، تهدد حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة ليوضح أن العنف والتشريد القسري، وهدم المنازل، وبناء المستوطنات والأنشطة غير القانونية الأخرى يجب أن يتوقف على الفور ودون شروط مسبقة. أما وقد قلت ذلك، فمن الضروري التشديد هنا مرة أخرى على أن مجلس الأمن في اضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يرد بشكل ملائم من أجل وضع حد للممارسات والسياسات غير المشروعة ولضمان مراعاة القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ومن دواعي القلق أن الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تزال صعبة. وينبغي أن تعالج هذه القضية باستمرار من جانب المجتمع الدولي وأن تتخذ التدابير العاجلة للتخفيف من معاناة المحتاجين. ومن المهم أيضا الاستفادة الكاملة من التنوع الثقافي بتشجيع الحوار بين الطوائف والمصالحة، في الوقت الذي يتم فيه الرفض القاطع لأي مظهر من مظاهر التعصب العرقي والديني وبيان بطلانه. ونؤكد مجددا دعمنا لطلب فلسطين الانضمام لعضوية الأمم المتحدة، ونتطلع إلى حل مبكر لهذه المسألة، على أساس من القانون الدولي.

والمساعدة الدولية والمشاركة في التصدي للتحديات التي تواجهها بلدان المنطقة أمر حيوي لتأمين الإنجازات والالتفات إلى أوجه القصور. والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ووجودها الميداني، وكذلك المنظمات الإقليمية، هي خير من يمكنه تقديم هذه المساعدة، وجهودها جديرة بالتقدير الملائم.

وأخيرا، نرى أن من بين الجهود والمبادرات القيمة الأخرى التي تهدف إلى المساهمة في تحقيق السلام والأمن وصونهما في المنطقة، يمكن أن يتيح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط فرصة فريدة لجميع دول المنطقة لاتخاذ موقف جماعي فيما يتعلق بأمنها. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات الرامية إلى إثارة المناقشات ذات الصلة وتسهيل العمل من أجل هذا الهدف.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر السيد جيفري فيلتمان على تقريره الشامل عن الحالة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية.

وليست مناقشة اليوم بشان الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية مجرد أحد الطقوس على جدول أعمال مجلس الأمن. فقد شهدنا في الأشهر الأخيرة عملية للمطالبة السياسية والاجتماعية نادى فيها المواطنون، ولا سيما في العالم العربي، بالاعتراف بحقوقهم الأساسية وإجراء تغيير مؤسسي يمهّد الطريق للممارسات الديمقراطية ولتعزيز سيادة القانون. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، نلاحظ أيضا أن العنف والقمع يُفرضان في بعض البلدان. وردا على هذه الدينامية، نرى أن تعمل هذه المناقشة على تأكيد الحاجة الملحة بشكل متزايد إلى الدخول في حوار واتخاذ إجراءات من شأنها أن تفضي إلى إحلال السلام في هذه المنطقة.

وفي حالة سوريا، من المثير للقلق ارتفاع مستوى العنف والدمار واستمرار تدفق الأسلحة إلى جميع الأطراف. ونعتقد أن تحويل النزاع إلى نزاع عسكري لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وتعريض المدنيين لمستويات من الخطر تتزايد شدة باستمرار.

ونأسف لاستمرار تدهور الحالة الإنسانية، ليس فقط في سوريا، وإنما أيضا في البلدان المجاورة، وذلك بسبب الأثر الذي يحدثه آلاف اللاجئين المذعورين الفارين من العنف. فعلى الرغم من مناشدات المجتمع الدولي، تواصل القوات السورية مهاجمة المناطق المكتظة بالسكان واستخدام الأسلحة الثقيلة والدبابات والعتاد الجوي ضد المدنيين على نحو عشوائي، في حين أن المعارضة تقوم بأعمال من شأنها أن تزيد الأعمال العدائية حدة.

ونحن نتمسك بموقفنا الداعم للتوصل إلى حل سياسي للوضع في سوريا وبالتالي نؤكد من جديد دعمنا لعمل الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، بغية وضع نهاية للعنف على الفوروتأمين السبل لإيصال المساعدات الإنسانية من أجل تسهيل التحول إلى نظام سياسي ديمقراطي وتعددي، وفقا لخطة النقاط الست، والقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) والبيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522)، وبدعم من المجتمع الدولي.

وندعو الحكومة والمعارضة في سوريا إلى وقف إطلاق النار وإفساح المجال للحوار والمصالحة، كتعبيرين عن التعايش بحثا عن مستقبل أفضل. ويصبح هذا أكثر إلحاحا عندما نرى أن تأثير الأزمة يؤدي إلى زيادة الأعمال العدائية تجاه الدول المجاورة. فلابد من السيطرة على ذلك فورا لتجنب انتشار عواقبه الوخيمة.

وأود أن أتناول قضية فلسطين، لأننا نعتقد أنه نظرا للتطورات المثيرة في الشرق الأوسط، من الأمور الملحة إحراز تقدم في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وهذا مفهوم

يؤيده جميع أعضاء مجلس الأمن. ومن المروع أن المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لم تنفذ بعد. ومن المهم أن يستأنف الطرفان إجراء محادثات لها معنى بدعم من المجتمع الدولي. ونعتقد أن على الطرفين أن يبذلا قصارى وسعهما لتهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات المباشرة للتوصل إلى حل الدولتين، بقيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل ذات حدود محددة وآمنة ومعترف بها دوليا.

إن هشاشة الوضع واضحة. فهناك حوادث متكررة، مثل إطلاق الصواريخ من غزة داخل إسرائيل، والبعض منها يتم توجيهه نحو المراكز الحضرية. ولا بد من أن تتوقف هذه الهجمات العشوائية بصفة قاطعة. ونصرّ على أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتعارض مع القانون الدولي. أما وضع القدس فيتطلب حلا عن طريق التفاوض. وثمة ضرورة ملحة لإيجاد ترتيبات الخاصة تكفل الاحترام الكامل لجميع الحقوق الدينية والثقافية للأطراف ولأماكنها المقدسة.

ومن وجهة نظر مؤسسية، تقتضي إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل استمرار الدعم الدولي للجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتعزيز مؤسساتها وتحسين وضعها المالي الخطير، وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الفلسطيني. ويجب علينا أيضا متابعة عملية المصالحة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، لأن الحكومة الفلسطينية الموحدة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يسهم في إيجاد إطار شرعي ومتوازن يتيح السير في عملية سياسية قابلة للاستمرار. ويجب علينا أن ندرك أن جهودنا سوف تفقد مصداقيتها إذا استمر عجزنا عن اتخاذ القرارات اللازمة للتمكين من وجود بيئة توفر فيها حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الأساس لإعادة بناء الثقة وتسهيل التواصل الجاد بين الطرفين من أجل المضي قدما في المفاوضات.

ويشاطر وفدي الآخرين قلقهم إزاء تصاعد التوتر في لبنان، والإغارات على الحدود السورية اللبنانية، والاتجار بالأسلحة ذي الاتجاهين والوجود المتكرر لعناصر مرتبطة بحزب الله على نحو متزايد في الأراضي السورية. ومن الضروري اتخاذ التدابير بشكل عاجل لمنع الممارسات من قبيل الاختطاف واحتجاز الرهائن كوسيلة للانتقام ضد بعض الطوائف في لبنان.

ونسلط الضوء على سياسة الرئيس سليمان المتمثلة في النأي بنفسه عن الأزمة السورية وعلى الإجراءات التي اتخذتها حكومته وبلدان أخرى في المنطقة لتقديم المساعدة لآلاف السوريين الذين لجأوا إلى تلك البلدان. وفي هذا الصدد، نرحب بمحادثات المنسق الخاص للأمين العام في لبنان، السيد ديريك بلامبلي، مع رئيس الوزراء ميقاتي فيما يتعلق بالدعم االذي تقدمه الحكومة اللبنانية لآلاف اللاجئين السوريين الموجودين حاليا على أرضها.

وفي الختام، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الزيادة الأخيرة في العنف في العراق، ونحث جميع العراقيين على الالتزام بالبحث عن حلول فعالة لخلافاتهم عن طريق الحوار والمصالحة.

وفي هذا السياق، نرحب بتعيين ثمانية أعضاء من الاعضاء التسعة في مجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. فذلك يفتح الطريق أمام إجراء الانتخابات البلدية.

إن وفدي يرحب بنجاح عملية نقل مكان معسكر أشرف، إذ أن نقله يمهد السبيل لإغلاقه بشكل سلمي ونهائي وفقاً للشروط الواردة في مذكرة التفاهم. كما نشكر السكان على تعاونهم، وحكومة العراق على توفير الضمانات اللازمة لنقلهم الى معسكر الحرية.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن ابدأ بالإعراب عن امتناني لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الاعلامية عن الحالة في منطقة الشرق الأوسط. وأشكر أيضا ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

سأتناول خلال هذه المناقشة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فضلا عن الأزمة السورية والحالة في لبنان. بالنسبة الى الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لم تشهد الحالة على أرض الواقع أي تقدم ملموس منذ الجلسة الأخيرة التي عقدها المجلس حول هذه المسألة. فالشواغل ما زالت قائمة بينما يتبدد الامل في الحل القائم على دولتين، إسرائيل وفلسطين بحيث تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وذلك نتيجة استمرار المبادرات الأحادية الجانب والاستفزازات من كلا الطرفين.

فمن ناحية، لم تتوقف أنشطة المستوطنات. إن بناء المستوطنات وطرد الأسر الفلسطينية أمران يتواصلان، فضلا عن الحصار المفروض على قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، لم يتوقف إطلاق الصواريخ وسائر الاعمال الإستفزازية من قطاع غزة باتجاه إسرائيل. وفي حين يكافح الفلسطينيون لاستعادة أراضيهم المصادرة، تعمل إسرائيل على الدفاع عن حقها المشروع في الوجود وفي الأمن.

ويعتقد بلدي أنه على الرغم من أن كلا الطرفين لهما الحقوق التي يرغبان في ممارستها، فإن الحل الوحيد المقبول هو تحقيق السلام وقبول الآخر والتعايش المشترك. هذا ما يعمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن على تحقيقه منذ عقود وحتى الآن.

ونظراً لحقيقة أن عدم نجاح الحل القائم على دولتين يعتبر فشلاً للمجلس، ينبغي لهذه الحالة أن تدفع المجلس الى استعراض العديد من قراراتنا والمبادرات المختلفة المقدمة من الاطراف والشركاء الخارجيين.

وفي هذا السياق، يعتقد بلدي أن التنفيذ الفعال لخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية يجب أن يحظى بالدعم وينبغي، في الواقع، أن يكون مطلباً.

وبينما هناك حاجة الى إعادة إطلاق المبادرات المختلفة، يجب على كلا الطرفين أن يظهرا الإرادة السياسية الدؤوبة لإطلاق المفاوضات الرامية الى تحقيق التسوية الدائمة.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد توغو باقتراح الوزير إيهود باراك مؤخرا بتفكيك عشرات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. فهذا النهج سيشكل بداية فك الارتباط الذي يدعمه بلدي ويشجعه بقوة. ويود بلدي أن تكفل السلطات الإسرائيلية تحقيق فك الارتباط بفعالية، وبعبارة أخرى، ليس مجرد فتح منطقة في الضفة الغربية بغية احتلال منطقة أخرى فيها.

وبالمثل، تشجع توغو على مواصلة عقد الاجتماعات غير الرسمية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وهي تدعو المجموعة الرباعية إلى استمرار بذل جهودها الرامية إلى إحراز تقدم في المفاوضات حول المسائل التي ما زالت تشكل انقساماً بين الطرفين. ونحن نرى أن استئناف المفاوضات يبدو ضرورة، وأي شروط مسبقة لاستئنافها لن تعمل إلاّ على تأخير تحقيق تسوية لهذه المسألة.

ويعتقد بلدي أيضا أن المفاوضات ينبغي أن تشمل جميع الاطراف. لهذا السبب، ندعو حركة حماس والجماعات المرتبطة بها الى نبذ العنف، والعمل مع السلطة الفلسطينية في إطار المفاوضات المباشرة.

سوف أتطرق الآن إلى الحالة في سوريا. إن سوريا على أعتاب إشعال المنطقة بأسرها، إذا لم يتخذ مجلس الأمن التدابير

اللازمة التي توازي مستوى الخطر القائم. وإذا حدث الشيء الذي نخشاه جميعا، فإن مجلسنا سيكون قد فشل في تحمل مسؤولياته كما يحددها ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأحداث التي وقعت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك قصف قرية أزاكالي التركية، الأمر الذي أودى بحياة خمس ضحايا، والرد السريع والحازم من السلطات التركية، تعزز مخاوفنا.

إن ثبات المجلس في إدانة ذلك القصف وغيره من تفجير السيارات المفخخة الانتحارية في حلب علامة مشجعة ولو أنها غير كافية حتى الآن لوضع حد لتصميم جميع الأطراف على اللجوء إلى العنف تحقيقاً لأهدافها.

وفي ضوء مدى الحرب الدائرة على أرض الواقع، تعتقد توغو أن مجلس الأمن ينبغي أن يستخدم جميع الوسائل والأساليب المتاحة له بغية تنفيذ خطة النقاط الست التي وضعها كوفي عنان وبيان جنيف، بينما ينتظر المقترحات الجديدة لتسوية الأزمة، التي سيقدمها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الإبراهيمي.

وفي هذا الوقت، يوجه بلدي نداء إلى جميع الأطراف في سوريا لوضع حد للمذابح، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي كلمة واحدة، العنف بجميع أنواعه، فضلاً عن تدمير بلدها.

وفي مسألة اللاجئين والمشردين داخليا، يعرب بلدي عن امتنانه للدول المانحة والمنظمات الانسانية على تقديم الدعم المتعدد الأوجه. وفي مواجهة استمرار العنف، سيحتاج المجتمع الدولي الى زيادة حشد جهوده من أجل تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية الى اللاجئين والمشردين داخليا، الذين تزداد أعدادهم كل يوم.

وانتقل إلى مسألة لبنان. نحن نرحب بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، عملا بالقرار ٢٠٦٤ (٢٠١٢)، نظراً لدور هذه القوة في الحفاظ على السلام والأمن في البلد. واستمرار احتلال الاسرائيليين لبلدة الغجر والتوترات المستمرة على طول الخط الأزرق يبرران هذا التدبير.

وأكرر الإعراب عن امتناننا للبلدان المساهمة بقوات، وأشيد بكل الأفراد العسكريين والمدنيين في اليونيفيل لجهودهم الرامية الى تحقيق السلام في جنوب لبنان. وإننا نشجعهم أيضاً على تعزيز التعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، فضلا عن قوات الدفاع الإسرائيلية.

إن لبنان يواجه مشاكل داخلية يسعى إلى حلها من خلال الحوار الوطني الذي من المقرر أن يستأنف في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، الحرب في سوريا المجاورة أدت إلى تفاقم الحالة، خاصة في ما يتعلق بالمسائل الأمنية.

والمواجهات الدامية التي وقعت في آب/أغسطس بين أهل السنة والعلويين في طرابلس، أظهرت الأثر الحقيقي للأزمة السورية في لبنان. وتدفق اللاجئين السوريين الذين يقدّر مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عددهم بقرابة ٨٠ ٠٠٠ شخص يشكل أسبابا إضافية للقلق الشديد، نظراً لانعدام الأمن المتزايد الناجم عن هذا الوضع، في الوقت الذي يجب على الحكومة اللبنانية أن تواجه العديد من الأوضاع الأمنية الأخرى في جنوب البلد على طول حدودها مع إسرائيل، وفي المناطق التي يرتكب فيها حزب الله وسائر الجماعات المسلحة جميع أنواع الأنشطة مع الإفلات التام من العقاب.

ويهنئ بلدي السلطات اللبنانية على الخطوات العاجلة التي اتخذتها لوضع حد للعنف الطائفي في طرابلس، والتصدي لتدفق اللاجئين إلى بلدهم. إننا نحثها على العمل لمنع أعمال العنف، وكذلك تأمين حدودها مع سوريا.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما القيّمين.

لقد شهد العالم العربي تحولا ا غير مسبوق خلال العامين الماضيين. وتجري الاستجابة للتطلعات الديمقراطية للشعوب في عدة بلدان من خلال عمليات سياسية وطنية. ولكن من المؤسف أن القضية الفلسطينية وما يتصل بها من المسائل المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي ظلت إلى حد كبير دون معالجة ودون حل. و لم يسفر الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة الذي قدم منذ أكثر من عام عن أي إجراءات إيجابية من مجلس الأمن، بالرغم من الدعم الكبير من الدول الأعضاء.

تواجه قضية فلسطين خطرا حقيقيا يتمثل في محاولة تنحيتها جانبا. وربما تكون الفترة الحالية من الجمود الذي يعتري عملية السلام في الشرق الأوسط هي الفترة الأطول منذ توقيع اتفاقات أوسلو قبل ١٩ عاما. ويمكن على أحسن تقدير وصف جهود المجموعة الرباعية بأنها كانت ضعيفة وأخفقت في كسر حالة الجمود. وإذا استمر الوضع الحالي، سيواجه المجتمع الدولي خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولذلك ندعو إلى بذل جهود جادة بغية وقف هذا الاتجاه. وإذا كان ثمة قرار واحد يمكن أن يساعد في إحياء عملية السلام فهو وضع حد للنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أدت الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى فرض واقع جديد على الأرض، وتهدد فرضية الحل القائم على وجود دولتين. وقد أدت المستوطنات وحواجز الطرق والبنية التحتية المتعلقة بالاحتلال أيضا إلى تفاقم المشاكل الإنسانية للشعب الفلسطيني وتؤثر سلبا على الأداء الطبيعي لمؤسسات الدولة الفلسطينية. ونشارك الآخرين في حث إسرائيل على وقف سياستها الاستيطانية دون مزيد من التأخير.

دخل الحصار المفروض على غزة عامه السادس مما يسبب معاناة شديدة للسكان. ولا تزال الحالة الإنسانية تشهد تدهورا مستمرا، وتعطلت الخدمات الأساسية، والأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية. ويجب على إسرائيل أن ترفع الحصار فورا وتسمح باستئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية العادية في قطاع غزة كي يتمكن سكان غزة من إعادة بناء حياتهم والحد من اعتمادهم على المساعدات الخارجية.

إن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا، بما في ذلك تحويل عائدات الضرائب، وزيادة تصاريح العمل الصادرة للسكان الفلسطينيين، والسماح بزيارات العائلات الفلسطينية للسجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وغير ها، إجراءات إيجابية. ولكن هذه التدابير غير كافية لمعالجة حجم المشاكل، وتحتاج إلى الاستفادة منها لتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تجنب العنف على جميع الجبهات وكفالة تلبية المصالح الأمنية المشروعة للطرفين.

ونشير إلى عملية المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي يعتبر حاسما. نأمل أن تؤتي الجهود المبذولة من أجل تعزيز المصالحة ثمارها قريبا، مما سيؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات، وإعادة توحيد مؤسسات الدولة الفلسطينية، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني.

تبدد الأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية حاليا التقدم الكبير الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات الدولة. ثمة حاجة ملحة إلى دعم السلطة الفلسطينية لتلبية النقص في الميزانية الخاصة بها. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الذي أبداه المجتمع الدولي في الاجتماع الذي عقد

مؤخرا للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى فلسطين في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

ومن جانبنا، واصلت الهند دعم جهود بناء الدولة الفلسطينية. وزار الرئيس عباس الهند في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وخلال زيارته، وُقعت ثلاث اتفاقيات لإنشاء مركز التفوق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، وتقديم معدات وخدمات التدريب التعليمي الفني والمهني لوزارة العمل الفلسطينية، وبناء وتجهيز مدرستين ثانويتين. وستساهم الهند أيضا بمبلغ يصل إلى ١٠ مليون دولار في ميزانية فلسطين لهذا العام كما فعلنا في العامين السابقين.

أكدت الهند، خلال زيارة الرئيس عباس، تأييدها الثابت لإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة، والمستقلة، والقادرة على البقاء، والموحدة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. نؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك تعزيز مركز فلسطين في منظمة الأمم المتحدة، كما أعلن الرئيس عباس عن ذلك خلال المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة في الشهر الماضي. (أنظر A/67/PV.12).

لا نزال نشعر بالقلق الشديد تجاه الحالة المتدهورة في سوريا. وندين بشدة كل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عن مرتكبيها. كما ندين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي أُرتكبت وما زالت ترتكب في سوريا. وندعو جميع الأطراف إلى نبذ الجماعات الإرهابية وكفالة عدم إتاحة مجال لهذه الجماعات. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع الممثل الخاص المشترك السيد الأخضر الإبراهيمي من أجل حل الأزمة دون إراقة المزيد من الدماء من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية يمكن أن تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعلن أنه في حين تظل القضية الفلسطينية في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، هناك أراض عربية أخرى تعاني من الاحتلال. لا بد من إيجاد تسوية نهائية وشاملة لجميع القضايا العربية الإسرائيلية من أجل إحلال السلام الدائم في المنطقة. والهند على استعداد للاضطلاع بدورها في مساعينا الجماعية لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن خالص امتناننا للسيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر سفير إسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

ومنذ انضمامنا إلى المجلس قبل نحو ٢٢ شهرا، شهدنا تقدما طفيفا للغاية في عملية السلام في الشرق الأوسط، لا سيما الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده. مر عام حتى الآن على التزام المجموعة الرباعية بتيسير استئناف المفاوضات المباشرة التي طال انتظارها بين إسرائيل وفلسطين. لقد حل ذلك الموعد النهائي وانقضى، دون إحراز أي تقدم نحو استئناف المحادثات. نرحب بالمحادثات الهادئة الجارية بين الطرفين التي تعد بمثابة تدبير لبناء الثقة يمكن أن يساعد على تليين مواقفهما في سعيهما إلى فرصة لاستئناف المحادثات المباشرة.

وفي غياب أي تقدم ملموس في عملية السلام، نتساءل مرة أخرى بشأن قيمة ومصداقية المجموعة الرباعية التي استعانت بها الأمم المتحدة للاضطلاع بمسؤوليتها. ووفقا لتقديراتنا، فإنها لم تثبت جدارتها الاستراتيجية. لذا، لنستعرض على وجه السرعة الآلية إما لنعززها أو نعدلها أو نحلها. ويمكن أن نركز، خلال استعراض آلية، على تشكيلتها وولايتها وخضوعها للمساءلة، ضمن جملة أمور أخرى.

ثمة حاجة ملحة للتركيز على محنة الشعب الفلسطيني. فهو يتوقع منا الكثير. ويستحق الأفضل. وينبغي ألا نخذله. وينبغي ألا نسمح للأحداث السياسية والاقتصادية في أماكن أخرى من العالم بعرقلة عملية السلام التي تعد حلا أفضل بكثير من المواجهة والعنف المستمرين.

وتنحسر سريعا آفاق تحقيق السلام والتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. إن التقارير الأخيرة الواردة عن العنف الذي تمارسه القوات الإسرائيلية باستخدام الصواريخ والغارات الجوية والقصف المدفعي والقذائف الجوية للطائرات بدون طيار ضد الفلسطينيين في غزة مثيرة للقلق ويجب إدانتها بأشد العبارات الممكنة. وبالمثل، ندين إطلاق الصواريخ بصورة عشوائية من غزة على جنوب إسرائيل. يحتاج مجلس الأمن إلى التصدي لأعمال العنف الشنيعة. أما وقد قلت ذلك، يجب علينا أن نشير أيضا إلى أننا لسنا من السذاجة لنعتقد أن مثل هذه الإدانة ستصدر سريعا عن المجلس. ندرك جيدا الظروف التي قد تحول دون قيام المجلس بذلك.

تواصل إسرائيل حصارها على قطاع غزة في تحد سافر للقانون الدولي مع الإفلات من العقاب، لأن المجلس لم يكن قادرا على كفالة الامتثال لقراراته، بما فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). إن تطبيق إسرائيل للعقاب الجماعي على السكان في غزة انتهاك خطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وينبغي أن يدين المجلس تلك الأعمال. ينص أحدث التقارير الصادرة عن فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، المعنون ”غزة في عام ٢٠٢٠ – مكان يمكن العيش فيه؟ “ على ما يلي: ”لا يزال شعب غزة في وضع أسوأ مما كان عليه في التسعينيات، بالرغم من الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال السنوات الثلاث الماضية. ترتفع معدلات البطالة وتؤثر على النساء والشباب على وجه الخصوص ... ستصبح التحديات أكثر حدة، وبخاصة إذا استمر الوضع السياسي الراهن“.

وفي ضوء هذا الواقع، من المُلحّ أن يُرفع الحصار. وانطلاقاً من اهتمام جنوب أفريقيا بالمحنة الإنسانية للشعب الفلسطيني، فقد زادت تبرُّعها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى مليوني دولار.

وتُدين جنوب أفريقيا مجدّداً البناء الاستيطاني المتواصل، الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات المجلس. وتبقى هذه الأنشطة أهمّ حجر عثرة أمام استئناف محادثات السلام. فمن الواضح أنَّ استمرار الاستيطان يُعرّض للخطر إلى حدٍّ بعيد تحقيق الحلّ القائم على وجود دولتين، استناداً إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إنَّ المستوطنين الإسرائيليين يواصلون أعمالهم العدائية ضدّ الفلسطينيين بشكل يومي تقريباً. ولا يمكن التسامح مع هدم المنازل والمساجد والكنائس والمقابر. ومن المثير للقلق الشديد تخريب المشاريع الزراعية والحقول وأشجار الزيتون، وإشعال الحرائق بالمنتجات الزراعية، وهي وسيلة البقاء للفلسطينيين. والدليل الأخير على مثل هذه الأعمال تخريب أشتال الزيتون وكروم العنب في قرية الخضر، قرب بيت لحم، وإحراق أشجار الزيتون في قرية بيتيللو قرب رام الله. وقد وقعت تلك الأعمال العدوانية مع إفلات من العقاب، لأنّ الحكومة الإسرائيلية تبدو غير راغبة في مساءلة المستوطنين.

وتأسف جنوب أفريقيا لأن إسرائيل تراجعت عن موافقتها على تحسين الظروف المعيشية للسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ونحن ندعوها إلى تحسين تلك الظروف بغية إنهاء الإضراب المستمرّ عن الطعام. فالسجناء الفلسطينيون أمضوا زمناً طويلاً في ظلّ ظروف مروِّعة في السجون الإسرائيلية، والمجتمع الدولي لم يفعل الكثير بشأن محنتهم. وقد حان الوقت لممارسة ضغط مفيد على الحكومة الإسرائيلية، لحمْلها

على الوفاء بالتزاماها بموجب حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، في ما يتعلق بجميع السجناء السياسيين الفلسطينيين، بضمان سلامتهم، والسماح لذويهم بالوصول إليهم واحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية.

وجهود مصر في مصالحة الأطراف الفلسطينية جديرة بالثناء حقاً. وإننا نشجّع هذه الأطراف على المضيّ قُدُماً بجهود مصالحتها، بغية تعزيز المكاسب الفلسطينية، ولكي تصبح قوة سياسية منيعة ومتماسكة، يمكنها أن تدافع بقوة عن الحرية الدائمة لشعب فلسطين.

وجنوب أفريقيا تدعم سعي فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة، وإعلان الرئيس عبّاس في الجمعية العامّة قبل أسبوع عن اعتزامه السعي إلى وضع دولة غير عضوٍ بصفة مراقب. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم لحلٍّ سياسي ثابت ومستدام، وهو تنفيذ حلٍّ قائم على وجود دولتين، ينصّ على إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع إسرائيل، ضمن حدود معترفٍ بها دولياً، وعاصمتها القدس الشرقية.

لكنّ القلق يساور جنوب أفريقيا بشأن التحديات المالية الصعبة التي تواجهها السلطة الفلسطينية. إذ يمكن لهذه التحديات أن تعكس اتجاه المكاسب التي حقّقتها فلسطين في مشروع بناء مؤسساها، وأن تجعل البلد غير مستقرّ مع تراجُع تقديم الخدمات. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى أن ترفع سريعاً جميع القيود، بما يُتيح تنمية القطاع الخاص والتجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى، التي يمكنها أن تُحفِّز النموّ الاقتصادي وتُعالج الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في المدى القريب إلى المدى المتوسط.

وبشأن الحالة في سوريا، تبقى جنوب أفريقيا قلقة حيال العنف الجاري في البلد، وتتعهَّد بتقديم دعمها للسيد الاخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترَك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا. كما ندعو جميع الأطراف إلى وقف العنف الذي ما انفكّ يزهق أرواح المدنيين، بما فيها أرواح النساء والأطفال، والذي أدَّى إلى تدهورٍ حادٍّ في علاقات سوريا ببعض جيراها.

وختاماً، تدعو جنوب أفريقيا المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى التخلّي عن موقف العمل كالمعتاد، وإعداد استراتيجيات تدخُّل جديدة بشأن الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية. فقد انتظرنا طويلاً جداً؛ والوقت للمزيد من التأخيرات والمعايير المزدوجة رفاهية لا يمكّن أن يتحمَّلها المجتمع الدولي ولا الشعب الفلسطيني. فلا بدّ أن نتصرَّف بحزم، وأن نفعل ذلك الآن.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلَّم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية المستنيرة.

في الشهر الماضي، اجتمع مجلس الأمن من أجل مناقشة رفيعة المستوى بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط. وقد طالب الأمينان العامّان للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كلاهما بنهج جديد وموحَّد من جانب المجتمع الدولي لشرق أوسط متغيِّر. وبهذه الروحية، اعتمدنا بياناً رئاسياً يشجِّع التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (S/PRST/2012/20) – وهذا التزام مشترَك يجب بعْثه إلى الحياة.

والأهمّ من كل شيء هو أنه يتعيَّن علينا أن نعالج معاً مسألتين مُلحَّتَين: الأزمة في سوريا والتراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وأود أن أبدأ ببضع نقاط بشأن سوريا. مع قصف بلدة آقجه قلعه التركية في الأسبوع الماضي، بلغت الأزمة هناك مستوى غير مسبوق. ولم تكن تلك المرة الأولى التي تنقل

فيها دمشق العنف إلى خارج حدودها. لكنّ القذائف في هذه المرّة لم تقتصر على قتل امرأة تركية بريئة وأطفالها الأربعة، بل انتهكت أيضاً السيادة والسلامة الإقليمية لشريكنا في حلف الناتو. وقد أدان مجلس الأمن القصف إدانة صريحة بأقسى العبارات. وعلى الرغم من كل الانقسامات، وجّه المجلس رسالة واضحة بأنه لن يتسامح مع تهديد دمشق للسلام والأمن الإقليميين. ولا يزال الأمل يخالجنا بأنَّ المجلس سيجد قريباً أيضاً وحدة في دعم عملية انتقالية سياسية لسوريا جديدة بعد الأسد.

واسمحوا لي أن أكون واضحاً. بمعزل عن عدد الرسائل التي يوجِّهها الوفد السوري إلى مجلس الأمن، وبغضِّ النظر عن مدى محاولة دمشق إظهار نفسها أنها ضحية بريئة للعدوان والإرهاب الخارجيين، فإنَّ عملها المميت ميدانياً غنيّ عن الكلام. كما أننا نشجِّع المعارضة في سوريا وخارجها على السعي إلى برنامج سياسي موحَّد.

لقد التقى المجلس يوم الجمعة بلجنة التحقيق الدولية المستقلّة بشأن الجمهورية العربية السورية. وتُظهر استنتاجاتها نمطاً واضحاً من الانتهاكات الشاملة والمنهجية لحقوق الإنسان، التي ترتكبها السلطات السورية والمدبَّرة على أعلى مستوى. كما تُرتكَب انتهاكات من جانب الجماعات المعارضة للحكومة، لكنّها لا تُقارَن بسابقاتها من حيث نطاقها وتنظيمها. وتعتقد حكومة بلدي اعتقاداً راسخاً بأنه لا بُدّ من ضمان المحاسبة على مثل هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وستوفِّر استنتاجات اللجنة أساساً متيناً، يشمل الإجراء الممكن اتخاذه من جانب المحكمة الجنائية الدولية.

إنَّ الشعب السوري يستحقّ دعمنا. وأزمة الأشخاص المشرَّدين داخلياً واللاجئين ستزداد سوءاً مع اقتراب فصل الشتاء، ممّا يُلقي عبئاً إضافياً على كاهل البلدان المجاورة. وإننا نرحِّب بجهود وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في تلك البلدان، لتقديم الدعم للأُسَر السورية المحتاجة. وستبقى ألمانيا شريكاً يُعتمَد عليه في تقديم المعونة الإنسانية لتخفيف المعاناة.

وفي هذه الأيام، تشغل عملية الشرق الأوسط عدداً أقلّ من عناوين الصحف التي تشغلها معظم الأحداث في المنطقة. وذلك لأنَّ العملية متعثِّرة، وليس لكونها أقلّ إلحاحاً بأيّ شكل من الأشكال. بل على نقيض ذلك، مع كل يوم يمضي، تُصبح الشواغل أكثر حدّة بشأن قابلية البقاء لحلٍّ قائم على وجود دولتين. وقد أبرز السيد فيلتمان ذلك بعبارات واضحة في إحاطته الإعلامية. فمخاطر الأمن والاستقرار التي يفرضها الأمر الواقع ينبغي أن تبعث لدى الجميع الإحساس بالإلحاح.

فمنذ بداية هذا الشهر، أُطلِقت عشرات الصواريخ من غزة ضد المناطق السكنية في جنوب إسرائيل. وهذه اعتداءات إرهابية نُدينها بأقسى العبارات. وفي الوقت نفسه، نحثّ إسرائيل على ممارسة دفاعها الذاتي بالحدّ الأقصى من ضبط النفس.

وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، سيصوِّت الفلسطينيون في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، في الانتخابات المحلية. وستكون تلك خطوة أخرى نحو ترسيخ الحكم الرشيد والديمقراطية في الدولة الفلسطينية المستقبلية. لكنّ السلطة الفلسطينية في الظروف الراهنة لا تملك الموارد لدفع الرواتب أو تقديم الخدمات لبقية السنة.

وما هو على المِحكِّ هنا أكثر من مجرَّد مشكلة ميزانية. فجوهر إنجازات عملية ناجحة لبناء دولة بقيادة الرئيس عبَّاس ورئيس الوزراء فياض في خطر.

نهيب بالمانحين بأن يفوا بالتزاماتهم بالدعم. وألمانيا من جانبها سوف تواصل تقديم مساعدتها ذات المستوى المرتفع للسلطة الفلسطينية.

بيد أنه إلى جانب الحاجة الآنية، لا يمكن التغلب على الأزمة المالية إلا من خلال التنمية الاقتصادية. وهذه التنمية لن تكون ممكنة من دون منظور سياسي. وفوق ذلك كله، لا بد من أن يكون بوسع الفلسطينيين التحرك بحرية في أرضهم والوصول إلى المنطقة جيم. ونحتاج إلى أن نرى درجة أكبر من بسط سيطرة السلطة الفلسطينية على تلك المناطق وفقا لاتفاقات أوسلو وخارطة الطريق. وندعو إسرائيل إلى العمل مع السلطة الفلسطينية من أجل تحقيق ذلك الهدف.

خلال المناقشة العامة للجمعية العامة لهذا العام أكد من جديد كل من رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس دعمهما واستعدادهما لحل الدولتين والتوصل إليه من خلال المفاوضات (انظر A/67/PV.12). فالمفاوضات هي السبيل الوحيد لعودة العملية إلى مسارها. ونشجع بقوة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على تكثيف جهودها لمؤازرة ودعم العملية.

ونعتقد اعتقادا قويا بأن التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط سيسهم في الاستقرار الإقليمي ويتيح فرصا للمنطقة بأسرها. قبل عشر سنوات أظهرت جامعة الدول العربية حكمتها وشجاعتها باعتماد مبادرة السلام العربية. وفي هذا الوقت من التحول في المنطقة، لا بد للإسرائيليين والفلسطينيين الآن من أن يبرهنوا على إرادهم لرسم مصائرهم الوطنية.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة والواقعية، ونشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

من الطبيعي أن تؤيد البرتغال محتويات البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أولا أن أتطرق إلى سوريا. ما دام الصراع يجري بوتيرة مكثفة ويتعذر كبح جماحه، بالمقابل فإن التكلفة البشرية ستكون باهظة أيضا. في الأسبوع الماضي، في اجتماع آريا فورمولا، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى وصف مؤلم من الهيئة المستقلة للتحقيق في المأساة الإنسانية المروعة الدائرة حاليا في سوريا. فعدد الوفيات يزداد كل يوم وهناك بالفعل حالة إنسانية مزرية تتدهور باستمرار. وتزداد التوترات الطائفية بصورة مأساوية وتهدد نسيج البلد. وترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع ومنهجي، وهي انتهاكات ماضية دون هوادة مع إفلات كامل من العقاب.

أود مرة أخرى أن أكرر بأن هذه الحالة غير مقبولة إطلاقا، وأنه لا بد من التحقيق بجميع انتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وبأن مرتكبيها سيمثلون أمام العدالة.

إن قيام القوات المسلحة السورية بقصف الأراضي التركية مرة أخرى قد أظهر التهديدات الخطيرة التي تمثلها الأزمة السورية على السلم والأمن الإقليميين. لقد دانت البرتغال تلك الأعمال بصورة لا لبس فيها. ولا يمكن السكوت على انتهاكات القانون الدولي هذه التي تلحق أيضا الضرر بالمدنيين الأبرياء. ولا بد من وقفها فورا، ويتعين على الحكومة السورية احترام سيادة الدول المجاورة لها وسلامتها الإقليمية والتي تتحمل بالفعل وطأة مساعدة آلاف مؤلفة من اللاجئين السوريين.

وكما قلت مرارا في هذه القاعة، ما من بديل لحل سياسي في سوريا. فتكثيف العسكرة لن يؤدي إلى نتيجة بل إلى المزيد من المعاناة البشرية. حتى لو هزم طرف الطرف الآخر في نهاية المطاف فلن يسود السلام الدائم في سوريا إلا إذا كان مرتكزا على اتفاق سياسي يحظى بدعم جميع قطاعات المجتمع السوري. إن هدف انتهاج الخيار العسكري ما من شأنه إلا تعميق الخلافات الطائفية والتشدد في المواقف وتهديد

وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية بينما يقوض ظروف السلام المستدام والاستقرار الإقليمي.

ولا بد للعنف من أن يتوقف إذا ما أريد العمل على تهيئة المناخ السياسي اللازم ليسود تقليد سياسي شامل وتمثيلي يفي بالتطلعات المشروعة لجميع أبناء سوريا بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو مذاهبهم وكما كررنا مرارا فإننا نؤيد بقوة جهود الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. والبرتغال تدعو مرة أخرى الأطراف بأن تنظر إلى تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي بوصفه فرصة لها لإعادة التفكير في خياراتها وإنهاء العنف والانخراط بجدية في حل سياسي سلمي للصراع.

ولكن إذا ما أريد لجهود الممثل الخاص المشترك أن تنجح، سيتعين على المجلس أن يمارس ضغطا موحدا ومستداما وفعالا على جميع الأطراف وعلى السلطات السورية بشكل خاص في ضوء مسؤولياتها الأساسية ولكي تضع نفسها في وسط عمل فعال ومستدام ومشروع يقوم به المجتمع الدولي.

إننا إذ ما زلنا نجهد لإنهاء إراقة الدماء في سوريا ودعم الانتقال الديمقراطي الجاري حاليا في العالم العربي، يجب أن لا تحيد أبصارنا عن القضية الفلسطينية كما ذكر زميلي الألماني من توه، وهي مسألة لا تزال تمثل لب الصراع العربي الإسرائيلي. وفي الواقع أنه لا يمكن إحلال سلام إقليمي شامل ودائم في الشرق الأوسط ما دام الفلسطينيون محرومين من حريتهم ودولة ذات سيادة. فذلك هو حق ثابت لهم وأمر يتعلق بتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

ومع ذلك يبدو أن حل الدولتين الذي أصبح الهدف المعلن للطرفين نفسيهما، وليس للمجتمع الدولي، ما انفك يُغرب عنا. وفي الحقيقة أن تكثيف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية تقوض الأساس الإقليمي لهذا الهدف، وهي ذات الأرض المتوقع أن تقام عليها الدولة الفلسطينية المستقلة القادرة على البقاء.

وعلاوة على ذلك، فإن أعمال من قبيل إقامة المستوطنات والعنف الذي يمارسه المستوطنون من دون عقاب، وهو عنف لم تسلم منه المواقع الدينية أو دور العبادة، وطرد الفلسطينيين من منازلهم، وتدمير ممتلكاتهم وتدمير سبل رزقهم، كما استمعنا من وكيل الأمين العام فيلتمان، كلها أعمال ليست جديرة بالإدانة فحسب ولكنها تزيد من تفاقم التوترات وتقوض الثقة في العملية السلمية والحل السلمي ويضعف أيضا الأصوات المعتدلة.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتنصل من مسؤولياته في هذا السياق ويظل متقاعسا بينما تتلاشى بسرعة التوقعات لإقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل، أما قرارات مجلس الأمن التي اتخذت منذ وقت طويل فلا يزال يجري تجاهلها بصورة منهجية.

ولا بد للمجلس من أن يجدد على جناح السرعة جهوده بغية سرعة استئناف المحادثات المباشرة والهادفة ارتكازا على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد وخارطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا. وهذه المحادثات يجب استكمالها في إطار زمني موثوق، إذ أن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى أفق سياسي لكي يقيم دولته.

وإن المنجزات الفلسطينية التي تحققت في الإعداد للدولة تتعرض حاليا للخطر بسبب الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية وعدم تخفيف القيود الإسرائيلية بشكل كاف. ترحب البرتغال بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها إسرائيل في ذلك الصدد والتي ألمحت إليها هذا الصباح، ولكن لا بد من فعل الكثير، كما شدد بالفعل آخرون اليوم.

وفي الأجل العاجل جدا ينبغي أن تتمثل أولوياتنا في ضمان عدم عكس مسار تلك المنجزات التي عمل الفلسطينيون بدأب من أجلها. وبوسعي أن أؤكد للسفير الإسرائيلي أن دافعي الضرائب البرتغاليين سوف يستمرون في تحمل نصيبهم في إطار الاتحاد الأوروبي.

ومهما يكن من أمر، لا يمكننا أن نتجاهل أن المسألة لا تزال مسألة سياسية، واستمرار الاحتلال يحد من تنمية اقتصاد فلسطيني مستدام ومن ثم يرغم الفلسطينيين على أن يظلوا معتمدين على المنح. ولا بد من أن يكون بوسع الفلسطينيين استكشاف مواردهم، بما في ذلك بالمنطقة جيم التي من دونها أن تكون دولها فلسطينية قادرة على البقاء.

وتفهم البرتغال فهما كاملا الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وتؤيدها وتقر بحقها في الدفاع عن النفس، وفقا للقانون الدولي. مرة أخرى، ندين إدانة شديدة الهجوم بالصواريخ من غزة الذي لا بد من وقفه فورا.

إن أمن إسرائيل يظل جانبا رئيسيا في أي تسوية سلمية مستدامة. وهذا موضوع نلتزم به بجدية جميعا، فلسطينيون وإسرائيليون وجيرانهم والمجتمع الدولي، في إطار أي تسوية شاملة.

ولا يوجد إلا سبيل واحد يكفل لإسرائيل بالكامل الأمن في الأجل الطويل، ألا وهو إنهاء الاحتلال، وتسوية جميع المسائل والمطالب الجوهرية بين الطرفين، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية تطبيعا كاملا، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية بين إسرائيل والعالم الإسلامي كما تُوخي في مبادرة السلام العربية.

في الختام، إن الشرق الأوسط يعيش أوقاتا من التغير وعدم اليقين وأوقات تتاح فيها الفرص ولكنها أيضا محفوفة بالمخاطر.

وعلى الاسرائيلين والفلسطينيين اغتنام الفرصة لينخرط كل طرف منهما مع الآخر بتفان وإخلاص للتوصل إلى السلام الدائم والشامل في المنطقة. ولا يوجد بديل للحل السلمي، على النحو الذي أكده عن حق وكيل الأمين العام.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي أتكلم فيها في مجلس الأمن، أعرب عن تحياتي الحارة لكم وللممثلين الدائمين الموقرين الآخرين في المجلس. وأتطلع إلى العمل بصورة وثيقة معكم جميعا. ومن دواعي الشرف لباكستان ولي أن نشارك في هذه الهيئة الرفيعة للدبلوماسيين ورجال الدولة، الذي يركزون طوال الوقت على المسائل الملحة المتعلقة بصون السلام والأمن.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. كما اشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية المفيدة.

ونعلن تأييدنا للبيانين اللذين سيدلي بهما الممثل الدائم لإيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لكازاخستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

تظهر مناقشة اليوم والاهتمام بقضية فلسطين في الجمعية العامة أن المداولة بشأن فلسطين لم تتجمد بشكل كامل. فالمجلس نفسه، في جلسته الرفيعة المستوى المعقودة في الشهر الماضي (انظر S/PV.6841)، سمع قادة العالم يتكلمون عن الأسباب القاهرة لمعالجة القضية الفلسطينية. بيد انه لا يوجد أي تحرك نحو استئناف عملية السلام المعلقة. وفي هذا الأثناء، يستمر تدهور حقوق الإنسان والحالة الإنسانية للفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال.

وظل عجز المجموعة الرباعية عن الاجتماع على هامش الجمعية العامة بمثابة انتكاسة. ويعكس توافق الآراء العالمي على هدف الحل القائم على وجود دولتين حكمة المجتمع

الدولي ونضجه. ولكن ذلك الهدف لا يزال بعيد المنال وفارغا بدون المشاركة المستمرة واتخاذ خطوات عملية نحو بلوغه. وتؤيد باكستان حق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتؤيد قبول فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، نؤيد مبادرة السلطة الفلسطينيين للحصول على مركز الدولة المراقب غير العضو. ونحترم قرار السلطة في ما يتعلق بالتوقيت الدقيق لتلك المبادرة.

ويوضح تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/١٧ (S/2012/701) انه لم يحرز تقدم يذكر في العام الماضي. وهذا أمر مخيب للآمال. وهو يرى أن حالة الجمود الحالية في عملية السلام تؤدي إلى تقويض مقومات بقاء الحل القائم على وجود دولتين. ويعرب الأمين العام عن قلقه لأننا ”نبتعد بصورة متزايدة عن حل الدولتين لنقترب من واقع الدولة الواحدة“. وتوصلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى استنتاج مماثل في تقريرها السنوي (A/66/35). فهو يقول إن الوضع الراهن ”قد يكون إيذانا بواقع الدولة الواحدة بما له من تداعيات لا يمكن التنبؤ بها“. ولا أحد يريد مثل ذلك الانحراف أو مثل تلك النتائج. وثمة دليل على أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية ظلت تشكل أكبر عقبة في طريق استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويرسم فريق الأمم المتحدة القطري في غزة صورة قاتمة. ولا بد من وقف الحصار غير القانوني على المنطقة والعقاب الجماعي الذي يترل بسكان غزة. ويهدد تكثيف القصف العسكري على قطاع غزة مؤخرا بزيادة زعزعة الحالة. وعدم وجود منظور سياسي للشباب الفلسطيني ومواصلة هجمات المستوطنين على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية أمران يؤججان أعمال العنف. وعلى مجلس الأمن أن يحيط علما بذلك التهديد المتزايد.

وبوجه عام، يجب على مجلس الأمن أن يضمن ويرصد تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وغيره من قرارات المجلس. وكما قلنا من قبل، على الأمانة العامة أن تقدم للمجلس مصفوفة لمركز تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس بشأن القضية الفلسطينية. وحظيت جهود بناء الدولة التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية بإشادة واسعة. وقال الأمين العام إن الخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات قوية للدولة وتنشيط الاقتصاد حققت الأمن وتحسينات اقتصادية. ويشكل قبول فلسطين عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في العام الماضي اعترافا آخر بنجاح تلك الجهود.

ولا بد من معالجة المسائل والقضايا الأساسية في سبيل التوصل إلى السلام الدائم. وندعو إلى إيجاد حل لقضية فلسطين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومرجعية مدريد وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وينبغي أن تؤدي تسوية الوضع النهائي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ولديها مقومات البقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

وما برحت باكستان مؤيدا مستمرا للقضية الفلسطينية لأكثر من ستة عقود. ونحن نؤيد تحقيق السلام للجميع في الشرق الأوسط. وعلى إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها أراضي لبنان والجولان السوري.

وبالرغم من التطورات الهامة التي حصلت في المنطقة، يجب أن تحتفظ القضية الفلسطينية بأوليتها. ويجب ألا يسمح بان تحجب أو أن تنحى جانبا. وقال الأمين العام إن تحقيق السلام وإقامة الدولة تأخرا لوقت طويل. ولتحقيق تلك الأهداف السامية، يجب اتخاذ الخطوات التالية بشعور كبير بالإلحاح. أولا، على المجتمع الدولي، بقيادة المجموعة الرباعية، أن يستأنف العمل والتركيز على القضية الفلسطينية. ثانيا، ينبغي استئناف المفاوضات المباشرة وذات المغزى. ثالثا،

يجب وقف دوامة العنف. رابعا، ينبغي تكثيف الجهود لإنهاء ومعالجة الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية. خامسا، على مجلس الأمن إعادة تنشيط نفسه لصون السلام والأمن في هذه المنطقة الحساسة. ويبدأ ذلك المسار بتنفيذ قرارات المجلس نفسه.

ولا تزال الحالة في سوريا مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي وللمجلس. والتوصل إلى حل عاجل وسلمي للحالة في سوريا، مع المراعاة الكاملة لسيادتها وحرمة أراضيها، يخدم أفضل مصلحة لشعب سوريا وللسلام والاستقرار في المنطقة. ونحن نؤيد جهود الأمين العام والممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي. والأولوية الأولى هي التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وتهيئة بيئة مفضية إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية. ونناشد جميع الجوانب في سوريا وأصحاب المصلحة الخارجيين تقديم تعاونهم الكامل للمثل الخاص. وينبغي ألا يخرج العنف عن نطاق السيطرة. ويجب ألا يتسع الصراع. وقبل كل شيء، لا بد أن تسود الدبلوماسية.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اشكر وكيل الأمين العام فيلتمان ممثل مكتب الشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، والممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

وسأتناول أولا الحالة في سوريا ونتائجها بالنسبة للسلام والأمن الدوليين وبعد ذلك سأنتقل إلى إلحاح استئناف عملية السلام. أولا، بالنسبة لموضوع سوريا، نددت قبل ثلاثة أشهر في هذه القاعة بإلحاق الأذى بـ ١٩٠٠٠ من المدنيين في الأزمة السورية. والآن وصلت حصيلة القتل المأساوية إلى أكثر من ٣٢٠٠٠. وتنحدر سوريا بصورة أعمق في الحرب الأهلية وتنخرط في سياسية للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان.

وتنزلق سوريا نحو الحرب الأهلية، وتتفاقم الحالة كل يوم بفعل سياسة النظام السوري التي تتمثل في انتهاك حقوق الإنسان بصورة منهجية، والاستهزاء بالتزاماته الإنسانية. وفي الأسبوع الماضي، رفض النظام السوري مرة أخرى نداء الأمين العام والممثل الخاص المشترك لوقف اطلاق النار من جانب واحد. على العكس من ذلك، فقد ازداد استخدام الأسلحة الثقيلة سوءاً على يد النظام منذ تموز/يوليه، مع الاستعمال المنتظم للأصول الجوية وزيادة عمليات القصف العشوائي للسكان المدنيين في حلب وحمص، وفي ضواحي دمشق. وتؤكد فرنسا من جديد على وجوب مساءلة مرتكبي أشد الجرائم خطورة، خاصة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك عن الاعمال التي ارتكبوها.

إن الأمن والاستقرار في المنطقة يتعرضان للخطر بسبب الأزمة السورية. لقد أشار المجلس في ٥ تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠١٢ إلى أن على السلطات السورية التزاما باحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول المجاورة. ونحن ندين دون تحفظ إطلاق الجيش السوري النار على الأراضي التركية والغارات وعمليات القصف في لبنان. والمجلس قد طلب من النظام السوري وضع حد فوري لانتهاكاته للقانون الدولي. وبالمثل، في الجولان السوري، يجب وضع حد للانتهاكات التي ترتكب في المناطق الحدودية هناك.

وفي هذا السياق، نرحب بضبط النفس الذي أبدته البلدان المجاورة وسخائها في استقبال إخوانها السوريين. وتود فرنسا أن تعرب عن تضامنها مع حليفها التركي. كما نرحب بالموقف المسؤول الذي اتخذته سلطات القوات المسلحة اللبنانية ومجمل الطبقة السياسية، الامر الذي أبدى الرغبة في الحفاظ على الاستقرار في لبنان. لن نسمح بعودة الاغتيالات السياسية التي تقوض الاستقرار هناك. ونحن نشجع جميع الأطراف الفاعلة السياسية في لبنان على مواصلة الاستثمار في عملية الحوار الوطني التي أعاد إطلاقها الرئيس سليمان.

وبالنسبة الى سوريا وكذلك الى المنطقة، يجب أن تتمثل الأولوية في وضع عملية لتحقيق الانتقال السياسي، تعبّر عن تطلعات الشعب السوري وخاصة مطلبه بأن يقوده زعيم تكون يداه غير ملطختين بدم الشعب. وتؤيد فرنسا جهود السيد الإبراهيمي لتحقيق هذا الانتقال، وتدعو أعضاء مجلس الأمن الآخرين الى إعطاء الممثل الخاص المشترك الأدوات التي يحتاج إليها لإحراز النجاح، على الرغم من التعنت القائم في دمشق. وتعمل فرنسا على تشجيع هذه العملية. ونحن نؤيد جهود قوات المعارضة لتتوحد وتستعد للمرحلة الانتقالية. وعلى الصعيد المحلي، إن الدعم الذي نقدمه للمجلس الثوري المدني، وبخاصة في المناطق المحررة، سوف يمكّن هذا المجلس من إعادة إرساء الأساس للإدارة المدنية المحلية، والاستجابة للاحتياجات اليومية للسكان المدنيين. أما على الصعيد الوطني، فقد التزم رئيس فرنسا أمام الجمعية العامة بالاعتراف بالحكومة المؤقتة التي تمثل سوريا الجديدة فور تشكيلها. كما أشار إلى أن هذه العملية ستحتاج الى ضمانات تتفق عليها مختلف الطوائف السورية، والى كفالة أمنها.

وهناك أيضا حاجة ملحة لاستجابة إنسانية دولية تلبي احتياجات أولئك الذين يعانون في سوريا، وتتطابق مع سخاء البلدان المجاورة لسوريا. وينبغي تعبئة المانحين الدوليين لتقديم الأموال التي دعت إليها الأمم المتحدة لأن فصل الشتاء يهدد المدنيين الأكثر ضعفا. ويجب أن توافق السلطات السورية على الوصول الكامل من جانب جميع الجهات الفاعلة الإنسانية. ومما لا يطاق بصورة خاصة استهداف البنية التحتية الطبية والأفراد الطبيين، وحرمان الجرحى من الحصول على الرعاية لأنهم موجودون في المناطق القتالية.

وأود أن أشير الآن إلى عملية السلام. إن الوضع المأساوي في سوريا ينبغي ألاّ ينسينا المأزق الراهن في عملية السلام. فبعد سنة من تكرار المجموعة الرباعية الكلام عن أساس العملية التي ينبغي التوصل اليها بحلول نهاية عام ٢٠١٢، والتوصل إلى اتفاق نهائي وإنشاء دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل، نحن أبعد الآن من أي وقت مضى عن تحقيق هذا الهدف. والحل نفسه القائم على انشاء دولتين يتهدده الخطر قبل شهرين من بلوغ الموعد النهائي. واستمرار سياسات إسرائيل الاستيطانية التي تنتهك القانون الدولي يُضعف كل يوم الجدوى المادية لإنشاء الدولة الفلسطينية المقبلة المتصلة الاجزاء. كما أنه يهدد استمرارية هذا الكيان السياسي. إن كل مستوطنة جديدة تزيد من صعوبة إقامة مناخ الثقة الضرورية للعودة إلى الحوار. كما أنها تهدد الجدوى الاقتصادية بسبب القيود الهيكلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما في المنطقة جيم، نتيجة سياسة الاستيطان.

وفي هذا السياق، تجد السلطة الفلسطينية نفسها مهددة ماليا وسياسيا. فالإصلاحات التي تتيح للدولة بأن تكون فاعلة في فلسطين يجري تقويضها بفعل أزمة مالية لم يسبق لها مثيل. أوروبا وحدها حافظت على دعمها المالي للسلطة الفلسطينية. فرنسا قدمت للتو ١٠ ملايين يورو كدعم إضافي للميزانية، ولكننا لا نستطيع أن نتحمل وحدنا مسؤوليات المجتمع الدولي. وإذا كانت خطة التيسير التي وافقت إسرائيل عليها مؤخراً، خاصة في ما يتعلق بتحصيل الضرائب، موضع ترحيب، فهي لا تعكس الاحتياجات الهيكلية للسلطة الفلسطينية.

إن تقويض عمل الذين يدعون إلى السلام، كما نفعل اليوم، يفتح الباب أمام الذين يدعون إلى العنف. نحن ندين دون تحفظ إطلاق الصواريخ عشوائيا من غزة إلى داخل إسرائيل، ولكننا ندين أيضا أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة بصورة مستمرة. وقد استهلك الامر وقتا طويلا لتعترف جميع الجهات الفاعلة بالحل القائم على دولتين. لا يمكن أن يظل المجتمع الدولي غير مكترث باستمرار تقويض تلك العملية على أرض

الواقع. يجب أن نعمل، ولكن كيف؟ الوضع معروف جيدا، وإنما لا بد من العمل على التنفيذ. يجب أولاً وضع إطار من البارامترات، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة والمفاوضات السابقة، يتيح إجراء مفاوضات جديرة بالثقة بين الأطراف. أوروبا قدمت اسهامها بالفعل في هذا الصدد. وعلى هذا الأساس، ينبغي حمل الأطراف على التعهد بالتزامات تحظى بالدعم اللازم من المجتمع الدولي. يجب أن نتفاعل، ولكن متى؟ لا يسعنا الانتظار أكثر من ذلك. الوضع الذي ذكرته لا يسمح لنا بذلك. كما أن الامر يتطلب وضع جدول زمني واضح إلى جانب هذه البارامترات. من هم الذين ينبغي أن يتفاعلوا؟ لقد فشلت المجموعة الرباعية. يجب أن نعيد النظر في مساهمة مجلس الأمن، الذي يبقى المحفل الطبيعي للجمع بين الجهود الضرورية التي يبذلها المجتمع الدولي، نظراً لاتساع نطاق هذه المهمة.

ختاما، أود أن أعود إلى كلمات الرئيس عباس أمام الجمعية العامة. لعل هذه الفرصة هي فرصتنا الأخيرة، على حد ما قال. نعم، لعلها فرصتنا الأخيرة لتنفيذ الحل القائم على دولتين. ولعلها أيضا فرصتنا الأخيرة لتغيير المسار الدموي الذي تجرّ السلطات السورية شعبها والمنطقة عليه. وفي كلتا الحالتين، سيكون من غير المسؤول عدم اغتنام هذه الفرصة الأخيرة، وينبغي لهذا المجلس أن يساهم في هذه الجهود.

السيد لوليشكي (المغرب): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة، حول التطورات في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين، كما يسعدني أن أرحب بزميلي وصديقي السفير مسعود خان الممثل الدائم لباكستان، وأرحب به في هذا المجلس متمنيا له كل التوفيق.

في الوقت الذي يتابع فيه العالم باهتمام كبير التغيرات التي تجري في المنطقة العربية التي تعيش حقبة مصيرية تفسح المجال واسعا أمام بناء مجتمعات ديمقراطية تحترم فيها حقوق الإنسان، ويتمتع فيها المواطنون بتكافؤ الفرص والعيش الكريم، أقول في هذا الوقت، تشهد عملية السلام في الشرق الأوسط جمودا خطيرا وغير مسبوق، مما يشكل مصدر قلق كبير ويسائل ضمائرنا جميعا.

وفي خضم هذه التحولات، لا تزال الأراضي الفلسطينية مسرحا لعمليات استيطان مكثفة وموسعة هدفها تمزيق الوحدة الجغرافية، للضفة الغربية وضم المزيد من الأراضي، مما ينذر بنسف رؤية الدولتين. كما باتت مدينة القدس مستهدفة بشتى أنواع الإجراءات والممارسات لعزلها عن محيطها العربي، والمس بهويتها كمدينة للتعايش والتسامح ما بين الأديان.

سجلنا بقلق كبير الاقتحامات المتكررة التي تعرض لها المسجد الأقصى بمدينة القدس من قبل المستوطنين تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، وتم خلالها الاعتداء من طرف هذه الأخيرة على المصلين العزل بسبب وقوفهم ضد عملية الاقتحام. إن اقتحام المستوطنين لهذه المعلمة الدينية المقدسة، لدى كافة المسلمين يمثل عملا استفزازيا جديدا وخطيرا يؤسس لحالة مأساوية وخطيرة، يضاف إلى المحاولات المتكررة والمنهجية لتهويد القدس الشرقية المحتلة وطمس هويتها الروحية والحضارية.

كما لم تكف المحاولات الإسرائيلية لتغيير المعالم الدينية والثقافية والديمغرافية والمعمارية لهذه المدينة العريقة، بما فيها هدم باب المغاربة وتكثيف الحفريات أسفل المسجد الأقصى وإقامة المواسم الثقافية والدينية، وأود في هذا السياق، استحضار خطاب صاحب الجلالة رئيس لجنة القدس أمام الجمعية العامة الذي قال فيه وأقتبس:

> ”تطلع المملكة المغربية لأن يغير المجتمع الدولي نهجه لحل هذه الأزمة، بإعادة النظر في طريقة تدخله وآليات عمله، والتدخل لإيقاف تهويد القدس الشريف“.

لقد اعترفت كل مرجعيات ومبادرات السلام الخاصة بالشرق الأوسط، وعلى رأسها المقررات الأممية والاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية، وكذلك مبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق ومبادئ المجموعة الرباعية الدولية، بحق الفلسطينيين المشروع في إقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيه ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

رغم أن الجانب الفلسطيني قدم تنازلات كثيرة ومتتابعة للتعبير عن عزمه على إحلال السلام عبر المفاوضات، والتجاوب مع النداءات الدولية، غير أن كل هذا لم يكن كافيا لحث إسرائيل على التعامل بالمثل لإنجاح جهود السلام. بل على العكس من ذلك، أظهرت التجربة أن مرونة الجانب الفلسطيني لم يقابلها لحد الآن سوى التعنت الإسرائيلي والتمادي في الاستيطان والإبقاء على حصار غزة واستغلال أي ظروف إقليمية أو دولية لتكثيف ممارساتها وتعميق الاحتلال بشكل يهدد آفاق الحل النهائي المتعارف عليه دوليا.

إن المملكة المغربية تثمن تشبث الجانب الفلسطيني بخيار المفاوضات وتحقيق السلام على أساس الشرعية الدولية، والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، كما نؤكد من جديد دعمنا لحق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، دولة تحظى باعتراف المجتمع الدولي، وتسهم إلى جانب باقي الدول الأعضاء في تحقيق أهداف منظمتنا.

ونحيي بهذه المناسبة، الجانب الفلسطيني على الخصوص على روح المسؤولية العالية التي أبداها بتمسكه بالحوار مع الأطراف الدولية المعنية، لمناقشة صيغة الطلب الفلسطيني الذي سيقدم إلى الجمعية العامة بخصوص تطوير عضويتها في حظيرة المنظمة العالمية.

في الوقت الذي أدت فيه سياسة الإغلاق المفروض من طرف سلطات الاحتلال، على قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٦، إلى معاناة إنسانية تشهد على فداحتها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، نحذر من أن تتحول الأزمة الخانقة في القطاع إلى كارثة إنسانية بسبب التصعيد الخطير الذي يشهده القطاع حاليا، ويستوجب ذلك من هذا المجلس، قبل غيره ومن باقي الدول ذات النفوذ والمؤثرة، العمل بسرعة على رفع هذا الحصار الجائر واللاإنساني. لم تعد تحصى المناسبات التي تناول فيها المجلس القضية الفلسطينية، و لم يعد من السهل عد كم القرارات التي اعتمدها أو المواقف التي اتخذها أعضاؤه أو المجموعة الرباعية الدولية أو الجمعية العامة، أو لجانها، ويبقى الثابت استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومأساة الشعب الفلسطيني وعجز المجموعة الدولية عن تفعيل الحل الذي لا يختلف اثنان بأنه جاهز وبأنه موثق وأنه قابل للتطبيق.

ولسنا وحدنا على قناعة بأنه لم يعد ثمة وقت طويل ليصبح حل الدولتين، إما غير قابل للتطبيق أو متجاوزا، بسبب السياسة الإسرائيلية على الأرض. لقد بات من الضروري خلال الشهور القليلة المقبلة، الإسراع في إحياء عملية السلام، والضغط على إسرائيل من أجل وقف الاستيطان والممارسات التي تنسف المفاوضات. وتعبر بالملموس عن إرادتها في الإسهام فيما يخص تحقيق السلام الحقيقي المبني على احترام حق الفلسطينيين في العيش داخل دولة قابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، واسترجاع الشعبين اللبناني والسوري لأراضيهما المحتلة.

إن عدم حل القضية الفلسطينية يزيد من تأجيج الصراع العربي الإسرائيلي ويفاقمه في منطقة تشهد منذ ما يناهز سنتين مأساة إنسانية يذهب ضحيتها الشعب السوري الشقيق، بكل مكوناته، وتمس طمأنينة وسلامة بلدان الجوار، وفي بعض الأحيان حتى نسيجها الوطني، ونتطلع إلى أن يتمكن السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية من إقناع الأطراف في سوريا بوقف العنف ولو مؤقتا لتهيئة الظروف المواتية لبلورة جهود دولية تؤمّن وضع حد

للاقتتال، بين أبناء الوطن الواحد، وهدم المنازل وأماكن العبادة، دون تمييز والتأسيس لحوار سياسي جامع شامل، حول بناء مجتمع ديمقراطي تحترم فيه مصالح وكرامة كافة مكونات الشعب السوري الشقيق، وتحمي وحدته الوطنية وسلامته الإقليمية.

لن تحكم الأجيال القادمة على أطراف النزاع ولا علينا كذلك، لن تحكم علينا هذه الأجيال ولن يشهد لنا، ولها التاريخ بالخطب الرنانة أو النوايا الحسنة، ولكن بالأفعال، الأفعال التي تعكس إرادة حقيقية في المفاوضات البناءة واتخاذ القرارات الشجاعة، وعلى رأسها وضع حد للاستيطان والاحتلال من طرف إسرائيل، قصد التوصل إلى السلام العادل والشامل.

نتمنى صادقين أن تحمل الأسابيع المقبلة بصيص أمل للفلسطينيين مفاده أن مأساتهم تقترب من النهاية، وأن طريق السلام فتح من جديد لتحقيق حلمهم وحلمنا جميعا فيما يخص تحقيق شرق أوسط آمن وسالم ومتعاون.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية) : أقدم شكري لوكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وأشارك الآخرين في الإعراب عن الترحيب بالممثل الدائم الجديد لباكستان.

لقد دخل سفك الدماء في سوريا شهره العشرين. والحقائق والأرقام التي ذكرها بعض أعضاء المجلس الآخرين بشأن التكلفة البشرية للصراع أصبحت مألوفة تماماً، للأسف. وفي تموز/يوليه، حذرنا مرة أخرى من عواقب استمرار تقاعس هذا المجلس (أنظر S/PV.6816). وقلنا إن لم يتحرك المجلس، سوف تزداد حدة العنف وسفك الدماء، وسوف تنتشر الحالة المتردية عبر الحدود، وتطبق على المنطقة وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وهذا، بالطبع، ما نراه الآن بالضبط. ومن بين التطورات الأخيرة، بصفة خاصة، ندين بشدة القصف السوري عبر الحدود إلى تركيا. والبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر رداً على ذلك الاعتداء (SC/10783) كان موضع ترحيب، غير أن هذا وحده، بالطبع، لم يوقف ذلك النشاط، وليس من المحتمل أن يردع النظام عن السير في هذا الطريق القاتل.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية للصراع. ومع اقتراب حلول فصل الشتاء، ثمة حاجة ملحة للمأوى الملائم، والوقود والبطاطين. ونحن في المملكة المتحدة نبذل قصارى جهدنا لمعالجة تلك الأوضاع. والمملكة المتحدة ثاني أكبر المانحين الثنائيين في إطار الاستجابة الإنسانية الدولية، حيث قدمت حتى اليوم ما تزيد قيمته على ٦٠ مليون دولار لتوفير الغذاء والرعاية الطبية والمأوى وغير ذلك من الدعم الأساسي لعشرات الآلاف من الأشخاص المتضررين بالقتال الدائر في سوريا واللاجئين في لبنان والأردن وتركيا والعراق. وأنقل عن وكيل الأمين العام فلتمان مناشدته للدول الأعضاء الإسهام في تقديم المساعدة الإنسانية.

ولكن الأولوية القصوى تبقى إنهاء العنف والوصول الكامل وبدون عوائق لوكالات العمل الإنساني حتى يتسنى للمدنيين الإفلات من المعارك ووصول المعونة إنقاذاً للأرواح في أكثر المناطق تضرراً. والمساعدة التي تقدمها المملكة المتحدة تحدث أثراً وتساعد في إنقاذ الأرواح. لكن، ينبغي ألا تراودنا الأوهام بشأن الصعوبات التي ينطوي عليها تقديم هذه المساعدة. إذ يجري استهداف المدنيين وقتلهم. كما يتعرض المعاونون الطبيون للاعتداء والمنع من تقديم المساعدة لمن يحتاجونها.

وهناك أدلة على الفظائع التي ترتكبها كل من الحكومة والمعارضة في انتهاك للقانون الدولي، ولكن، كما أوضحت

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية في تقريرها (A/HRC/19/69)، فإن الجانب الأكبر من المسؤولية يتحمله النظام بوضوح. ونحث الأطراف كافة على الامتثال لواجباتها وحماية المدنيين من ويلات الصراع.

وبطبيعة الحال، ينبغي أن نواصل العمل لمساعدة أولئك المتضررين من الصراع. ومع ذلك، فإن على هذا المجلس حتمية أخلاقية بالعمل على معالجة أسباب الصراع. ونحن جميعاً ملتزمون تماماً بدعم السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، في عمله من أجل إيجاد تسوية سلمية وتحقيق انتقال سياسي.

وكمجلس، فقد حققنا الكثير في غضون العام الماضي بشأن قضايا تتعلق بالصومال واليمن والسودان وجنوب السودان، ولكن، في كل حالة، كان المجلس متحداً في توضيح العواقب الوخيمة لو أن طرفاً أو آخر امتنع عن الوفاء بالتزاماته. ونحتاج إلى تطبيق ذلك الدرس في حالة سوريا. فالنظام الوحشي يقف سداً منيعاً أمام الجهود المتكررة للأطراف الدولية، ويعضها يجلس حول هذه الطاولة، لإقناعه بانتهاج طريق الحوار. ويتجاهل التزامه بوقف إطلاق النار بموجب خطة النقاط الست عملاً بالقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و٢٠٤٣ (٢٠١٢). وعوضاً عن ذلك، تصاعد العنف. ولابد للمجلس من الضغط القوي والمستمر، وهو ما يفتقر إليه حتى الآن.

وفي غضون ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في آب/أغسطس، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لصالح قرار يأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من الموافقة على تدابير تضمن امتثال السلطات السورية لقراراته. فالقرار ٦٦/٢٥٣ (باء) يدعو جميع الأطراف السورية إلى تنفيذ بلاغ جنيف (S/2012/522، المرفق) ويشجع الدول الأعضاء على دعم هذا التنفيذ.

وكما ذكر وزير الخارجية، وليام هيغ، في بيان له اليوم، ليس من المقبول على الإطلاق أن يستمر النظام في مهاجمة شعبه بوحشية ودون وازع من ضمير. وينبغي ألا يغض أي بلد الطرف عن الفظائع التي نشهدها. فسوف يحكم علينا التاريخ والشعب السوري بقسوة إن فعلنا ذلك.

ومع خطورة الحالة في سوريا، يجب ألا نفقد تركيزنا على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي بقي بدون حسم، فإيجاد حل له ما زال أساسياً للاستقرار في المنطقة. وتواتر إثارة هذه المسألة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في الشهر الماضي يؤكد أهميتها المستمرة. وما زال هدفنا المشترك التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على جود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل للاجئين وترتيبات أمنية تحترم السيادة الفلسطينية وتحمي أمن إسرائيل والقدس عاصمة مشتركة.

إن إيجاد نهاية تفاوضية للاحتلال هو السبيل الأمثل الذي يسمح بتحقيق التطلعات الفلسطينية في الحقيقة وعلى أرض الواقع. وثمة حاجة إلى إبداء الإرادة السياسية والتحلي بروح القيادة من الجانبين لكسر الجمود الراهن. وقد شجعنا الجانبين للتركيز على الحوار وتجنب الخطوات التي من شأنها أن تقوض آفاق السلام، والعمل صوب استئناف المفاوضات المباشرة.

وما زال النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يشكل أخطر تهديد لحل الدولتين. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تقوض صلاحية حل الدولتين. وأي خطوة تعمق وجود المستوطنات في الضفة الغربية قد تبعث برسالة مفادها أن إسرائيل غير جادة في تأييدها لحل الدولتين. وشأننا شأن الآخرين، ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء العدد المتزايد من حوادث العنف من جانب المستوطنين وكون أن الكثير من تلك الحوادث لا يعاقب عليه فيما يبدو.

وكما ذكر وكيل الأمين العام فيلتمان، ففي الشهر الماضي، سلطت لجنة الاتصال المخصصة المعنية بتقديم المساعدة للفلسطينيين، الضوء على جهود السلطة الفلسطينية المستمرة

لبناء الدولة. غير أنها ركزت أيضاً على الأزمة المالية الحادة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي. ستظل السلطة الفلسطينية تواجه أزمات دورية وعميقة بشكل متزايد ما لم توضع ميزانياتها على أساس أكثر استدامة في الأجل المتوسط. وهناك عوامل خارجية تقيد بشدة قدرة السلطة الفلسطينية على مساعدة القطاع الخاص على تطوير سبل عيش الفلسطينيين والنهوض بها ومعالجة الفجوة المالية.

والمملكة المتحدة ستظل أحد الداعمين الرئيسيين لجهود بناء الدولة الفلسطينية ومساعدتها على مكافحة الفقر وبناء المؤسسات ودعم اقتصادها. ومع ذلك، ثمة حاجة ملحة إلى معالجة مسألة حرية تنقل الأشخاص ونقل البضائع وكذلك معالجة الإطار الذي يتم من خلاله التعامل التجاري عبر الأراضي الفلسطينية .

ومع شركائنا الأوروبيين، ندعو إسرائيل للتوقف عن هدم بيوت الفلسطينيين وبنيتهم التحتية في المنطقة جيم من الضفة الغربية وما يعقبه من نقل قسري للسكان، إلى جانب معالجة الاحتياجات الإنسانية. ونشجع إسرائيل على التعجيل بالموافقة على الخطط الفلسطينية الرئيسية وتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على تصاريح للبناء في المنطقة جيم . وبدون سيطرة فلسطينية على تلك الأراضي، بما في ذلك التخطيط والبناء والأمن، فإن فرص بقاء الدولة الفلسطينية في المستقبل، ومن ثم حل الدولتين، تنخفض بشدة.

نشعر بالقلق ايضاً إزاء الحالة في غزة، ونواصل الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتخفيف من القيود على التنقل والوصول. ولن نقلل أبداً من أهمية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، لكن نجاح أي صفقة للسلام المستدام يستلزم أن تكون غزة قادرة على البقاء اقتصادياً.

ولا بد من توقف إطلاق الصواريخ من غزة أيضاً. وما فتئنا نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والحيلولة دون سقوط خسائر بين المدنيين أو سقوط قتلى. وتصاعد العنف في أوائل الشهر الحالي ساعد على تثبيت الوضع القائم فحسب.

والتطورات في المنطقة عموماً تؤكد على أهمية التوصل إلى حل سلمي دائم للنزاع يحقق للشعب الإسرائيلي السلام والأمن وللشعب الفلسطيني الدولة التي يحتاجها ويستحقها. وسنواصل حث الجانبين على إبداء القيادة السياسية والشجاعة الضرورية لإحراز تقدم صوب تحقيق الهدف المشترك بوجود دولتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية. وسأقصر ملاحظاتي على أمرين. أولاً، أشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية؛ ثانياً، أود أن أعلن أنني طلبت من الأمانة العامة توزيع نص بياني توفيراً لبعض الوقت. الوقت تجاوز الساعة الواحدة بعد الظهر. وهذا هو إسهامي المتواضع لكسب قليل من الوقت.

سوف أعطي الكلمة الآن لوفود أربعة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص المكتوبة وأن تدلي ببيان مختصر عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أكرر للمجلس أن حكومتي لا تزال ملتزمة بنص القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأنها تتطلع إلى تنفيذه بالكامل. وأود أيضا القول في ذلك السياق إن جميع الأطراف اللبنانية، سواء كانت في الحكومة أو في المعارضة، تود أن يمارس المجلس دوره القيادي في بحث إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها بموجب ذلك القرار،

وهو الوقف الكامل لانتهاكاتها لسيادة لبنان، سواء في البر أو البحر أو الجو، وأن تنسحب على الفور من أي أراضٍ لبنانيةٍ لا تزال تحتلها.

وعلى مدى عامين تقريبا الآن، خرج مئات الآلاف من الشباب والشابات في جميع أنحاء العالم العربي إلى الشوارع، طلبا للحرية والكرامة والحكم الرشيد. وبذلك تبددت فكرة الاستثناء العربي بوصفها نظرية زائفة روج لها بعض النقاد في سياق تفسيرهم لما يسمى المقاومة العربية لعملية التحول الديمقراطي، سواء كان ذلك على أساس الأفكار النمطية العنصرية القائلة بعدم توافق الإسلام مع الديمقراطية، أو بدافع العداء للثقافة العربية، أو على أساس التعصب الخاطئ لفكرة أن العرب ليسوا مستعدين بعد للممارسة الديمقراطية، أو ضعف تقديرهم للقيم الديمقراطية بالمقارنة بالشعوب الأخرى. وقد اجتاحت رياح التغيير التي تهب في منطقتنا تلك النظرية الزائفة بشأن الاستثناء العربي، فعصفت بها بعيدا.

وللأسف، فلا تزال بعض الأشكال الأخرى للاستثنائية توجد في هذا الجزء الخاص بنا من العالم. ففي حين يعقد مجلس الأمن بعد غدٍ مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز سيادة القانون في صون السلم والأمن، فإن من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن دولة واحدة في منطقتنا لا تزال تشكّل تحديا لمبادئ وقواعد القانون الدولي – مع إفلات من العقاب لا جدال فيه – وتتجاهل جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

وفي واقع الأمر، فإن أفضل توضيح لتلك الاستثنائية يتمثل في عدم انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، وفقا لالتزاماتها القانونية بموجب القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولا تزال أيضا تواصل بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، منتهكة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). وفي الواقع، فإن ضم إسرائيل للقدس، وتمديد الجدار إلى القرب من مرتفعات الجولان، بل إنشاء الجدار نفسه، تشكّل جميعا أيضا انتهاكات مماثلة. وبالمثل، فإن الحصار العقابي المفروض على غزة يمثل عقابا جماعيا بطريقة تنتهك المادتين ٣٣ و ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحكم سلوك السلطة القائمة بالاحتلال إزاء السكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال.

وعلاوة على ذلك لا تزال إسرائيل – وصفها سلطة قائمة بالاحتلال منذ عام ١٩٦٧ – تنتهك بصورة منهجية واجباتها الأساسية بموجب القانون الإنساني الدولي. وقد شملت تلك الانتهاكات نقل السكان وضم الأراضي وممارسة العقاب الجماعي وهدم المنازل بطريقة عقابية، واستخدام التعذيب والاغتيالات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، اتهمت إسرائيل بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان إلى جانب ارتكاب العديد من جرائم الحرب أثناء تسيير عملياتها العسكرية في الأراضي المحتلة. ومع ذلك، فهي لا تزال تتصرف كما لو كانت فوق القانون.

ألم يحن الوقت بعد لوضع حد لمثل تلك الاستثنائية، ومساءلة إسرائيل عن التزاماتها الدولية؟ لا يتسم ذلك السؤال بلهجة خطابية. وعليه، أود أن أكرر القول: ألم يحن الوقت بعد لوضع حد لمثل تلك الاستثنائية، ومساءلة إسرائيل عن التزاماتها الدولية؟

سيعقد المجلس في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر مناقشة مفتوحة أخرى فيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي الثناء على مجلس الأمن لاتخاذ القرار التاريخي – القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) – الذي يعرب عن استعداده للاستجابة لحالات الصراع المسلح التي يستهدف فيها المدنيون أو العرقلة المتعمدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى

المدنيين. ومنذ ذلك الوقت شرع المجلس في تعميم نهج يقوم على حماية المدنيين في أعماله، فضلا عن تعزيز دوره في عمليات حفظ السلام التابعة له في حالات قطرية محددة عديدة. وتشمل تلك الحالات جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكوت ديفوار وتشاد وهايتي وليبيا وليبريا والسودان.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي الإسرائيلي، يصبح الاستثناء سيدا للموقف بلا منازع. فقد فشل مجلس الأمن فشلا ذريعا في الاستجابة بأي شكل ملموس للجرائم التي صوّت لأجل معالجتها، أي استهداف المدنيين في الصراعات المسلحة، وبخاصة المرأة الفلسطينية والأطفال، والعرقلة المتعمدة للمساعدة الإنسانية، ناهيك عن النظر في اتخاذ جزاءات ضد الجاني – وهو هنا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وهل أجد نفسي بحاجة إلى التذكير بأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) دعا جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي المنطبق على حقوق وحماية النساء والفتيات على وجه الخصوص بوصفهن مدنيات؟ ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بالمرأة الفلسطينية تبدو أعراض الشلل على المجلس، ويعجز عن اتخاذ أي إجراءات ملموسة لمعالجة أوضاعها الوخيمة.

والمرأة الفلسطينية معرضة بشكل خاص للأضرار المباشرة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي. وفي واقع الأمر فإن حواجز الطرق، والدوريات، وحظر التجول ونقاط التفتيش وبناء الجدار تلقي جميعا بآثار سلبية على الصحة والتعليم والأمن الاقتصادي للفلسطينيين بشكل عام، وعلى المرأة بشكل خاص. وأعاق تقييد التنقل الذي فرضته تلك الإجراءات القمعية إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الرعاية الصحية على نحو خطير، على سبيل المثال. ويحتاج الذين يعيشون في القرى المحيطة بالقدس الشرقية إلى ما يسمى تصاريح لتمكينهم من الوصول إلى المستشفيات. وتوثق منظمة حقوق الإنسان ”بتسيليم“ الطريقة التي تسبب بها تلك المتطلبات مشكلة خاصة بالنسبة للنساء الحوامل اللائي يحتجن إلى الوصول إلى المستشفى في الوقت المناسب للولادة، وكيف تلد النساء عند نقاط التفتيش بسبب نظام التصاريح الإسرائيلية، الأمر الذي يؤدي إلى وفيات العديد من الأطفال الرضع في ذلك السياق.

وعلاوة على ذلك، وفقا لمنشور صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان ”حيوات معلّقة: نساء فلسطينيات في السجون الإسرائيلية“ فإن هناك نحوا من ١٠ ٠٠٠ من النساء الفلسطينيات اللائي تعرضن للسجن أو الاحتجاز في السجون الإسرائيلية بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية في غضون السنوات الممتدة منذ عام ١٩٦٧. وفقا للجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، فإن أساليب الاستجواب التي تستخدمها الاستخبارات الإسرائيلية تشمل

”الضرب والصفع والركل، المشي بالأغلال، ثني جسم السجين وقسره على البقاء في أوضاع مؤلمة أخرى، تشديد القيود بطريقة متعمدة، الهز العنيف، الحرمان من النوم، تكبيل اليدين لفترات طويلة وراء الظهر، سب السجينة وإهانتها وتهديدها، حرمان السجينة من الاحتياجات الأساسية وتعريضها للحرارة الشديدة أو البرد، فرض العزلة والسرية عليها، والسجن في ظروف غير إنسانية“.

لقد أخفق مجلس الأمن إخفاقاً واضحاً في الاضطلاع بمسؤوليته عن صون الأحكام القانونية ذات الصلة المنطبقة على حالة المرأة الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار شكل آخر من أشكال نهج استثناء إسرائيل. للأسف، ينطبق القول نفسه على حماية حقوق الطفل. فهل هل أنا بحاجة إلى أن أذكر الأعضاء مرة أخرى بأن هذا المجلس قد اعترف بالأهمية البالغة لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، لا سيما من خلال اعتماده القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، ثم القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ مجلس الأمن بموجبه آلية رصد وإبلاغ

عن الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب بحق البنات والأولاد الأبرياء؟ بيد أن الأطفال الفلسطينيين ظلوا محرومين من نظام الحماية المتطور هذا.

بحسب ما جاء في نشرة صدرت مؤخرا عن منظمة اليونسيف، فإن ٨٤ في المائة من الحصيلة الكلية لأعمال القتل والإصابات المرتكبة بحق الأطفال الفلسطينيين وقعت على يد قوات الأمن الإسرائيلية. تناولت تلك النشرة الاعتقال غير القانوني للأطفال، الذين يتعرضون لأعمال ''تصل إلى حد التعذيب من قبل الجيش والشرطة الإسرائيليين''، ويخضعون ''لتقييد أيديهم، وعصب أعينهم، والتفتيش بالتعرية، وكيل الشتائم لهم، وممارسة العنف عليهم''. وهنا أيضاً يفشل المجلس في الارتقاء إلى مستوى مسؤوليته في صون الأحكام ذات الصلة المنطبقة على حالة الأطفال الفلسطينيين، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار شكل آخر من أشكال نهج استثناء إسرائيل. وفي ذلك السياق، فإن الاحتجاج بأن القانون الإنساني الدولي لا ينطبق على فلسطين لأنها ليست بدولة إنما هو عذر أقبح من الذنب.

لقد طال كثيراً الانتظار لوضح حد لجميع أشكال نهج استثناء إسرائيل. مثلما طال كثيراً انتظار الاعتراف بدولة فلسطين ومنحها العضوية الكاملة في المنظمة. ولعل منح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو يمكن أن يكون خطوة انتقالية في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أذكر المتكلمين بضرورة ألا تتجاوز بياناتهم ٤ دقائق. أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر): أتحدث اليوم باسم المجموعة العربية. وأبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد جفري فلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. يود وفد مصر، باسم المجموعة العربية، أن يعلن مساندته للبيان الشامل الذي سيلقيه مندوب جمهورية إيران الإسلامية الدائم باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ستلقيه مندوبة كازاخستان الدائمة باسم دول منظمة التعاون الإسلامي. وأخذاً في الاعتبار أن بياني حركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، سيعرضان بوضوح جميع المواقف العربية الثابتة حول ''الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين''، فسأتحدث بإيجاز عن ست نقاط تود المجموعة العربية إبرازها.

أولاً، تندد المجموعة العربية بالاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما في ذلك الحصار القصف المتكرر لقطاع غزة، وآخره ما حدث بالأمس؛ كما نندد بعمليات الاغتيال خارج إطار القانون. وتندد المجموعة بعنف المستوطنين الذي تصاعد إلى مستويات غير مسبوقة، فقد وصل إلى الاعتداء على دور العبادة المسيحية والإسلامية بدون رادع. وتكررت ظاهرة كتابة عبارات تحض على كراهية السيد المسيح على جدران عدد من الكنائس في الأراضي المحتلة. كما قام المستوطنون وقوات الأمن الإسرائيلية باقتحام المسجد الأقصى مجدداً في بداية الشهر الجاري. ولا شك أن التهديدات الإسرائيلية الأخيرة بشن هجوم بري شامل على قطاع غزة تنبئ بنوايا قوة الاحتلال. إن المجموعة العربية تطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراء عاجل قبل أن تتفاقم الأحداث إلى درجة تخرج عن السيطرة.

ثانيا، إن جهود تحقيق السلام في المنطقة تمر بمرحلة من أصعب مراحلها منذ سنوات، نظراً لغياب أي أفق لتحقيق حل الدولتين، واستمرار المراوغة والتسويف بحجج واهية لا علاقة لها بالالتزام الإسرائيلي الواجب بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية. ومن هذه الحجج المملة التي تسوقها إسرائيل وأطراف أخرى كلما طالبنا بالتحرك الجدي لاستئناف مفاوضات السلام، أو وقف الاستيطان، أو نزع السلاح النووي، هي اقتراب موعد الانتخابات، والتغيرات المتوقعة في الحكومات.

كل هذا، رغم من أن قرارات مجلس الأمن وأحكام معاهدات السلام، تعتبر التزامات دولية واجبة النفاذ، بصرف النظر عن تواتر الانتخابات، أو تغير الحكومات، حتى أصبحت عملية السلام مجرد عملية مستمرة منذ عقدين وبضعة أعوام، ولم تحقق أي تقدم نحو هدفها المنشود، وهو السلام.

ثالثا: إن فشل المجوعة الرباعية الدولية في الاجتماع على المستوى الوزاري، خلال الشق الرفيع المستوى للجمعية العامة، أو حتى في إصدار بيان يعبر عن مواقفها، يستوجب وقفة حقيقية من المجتمع الدولي لتقييم جدوى استمرار اضطلاع المجموعة الرباعية بالدور الرئيسي بالنسبة للقضية الفلسطينية.

رابعاً، لا تزال إسرائيل تدعي استعدادها للنظر في حلول مرحلية لكي تضمن إفشال أي مساع بصورة تدريجية أثناء مختلف مراحل التنفيذ. يستوجب ذلك قيام المجتمع الدولي بتحديد قواعد العملية السلمية، على أساس المرجعيات الثابتة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. تطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته، وبالتعامل مع القضية الفلسطينية بالجدية المطلوبة، خاصة أن قضية فلسطين كانت وما زالت المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. لذلك، تطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بإصدار قرار واضح يؤكد محددات الحل النهائي بصورة قاطعة.

خامساً، تعرب المجموعة العربية عن تأييدها الكامل لجميع الخطوات التي تتخذها القضية الفلسطينية من أجل الحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ونطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين وفقاً لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ونؤيد حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ونتطلع إلى أن تتخذ الجمعية العامة، على الأقل، قراراً بتعزيز وضعية فلسطين لتصبح دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة خلال دورتها الحالية السابعة والستين، كخطوة أولى نحو تحقيق العضوية الكاملة. إن اتخاذ مثل هذا القرار سوف يؤكد عملياً اتباع أجهزة الأمم المتحدة لمبادئ العدالة دون تسييس أو ازدواجية في المعايير.

سادساً، تؤكد المجموعة العربية مجددا القرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الأزمة السورية، بما في ذلك قراره الأخير يوم ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في القاهرة. وتدين المجموعة استمرار تساقط الضحايا السوريين الأشقاء لأكثر من ثمانية عشر شهراً متواصلة. ونطالب باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة الدولية وعدم افلاتهم من العقاب.

من جهة أخرى، تشدد المجموعة العربية على أهمية تركيز جلسات الإحاطة الشهرية لمجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط على الموضوع الرئيسي لهذا البند، وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

وتدين المجموعة استمرار تساقط الضحايا السوريين الأشقاء لأكثر من ثمانية عشر شهرا متواصلة، ونطالب باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة الدولية وعدم إفلاتهم من العقاب.

من جهة أخرى، فإن المجموعة العربية تشدد على أهمية تركيز جلسات الإحاطة الشهرية لمجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط على الموضوع الرئيسي لهذا البند، وهو، استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

ولا تقبل المجموعة العربية التذرع بالوضع الحالي في سوريا، لغضّ البصر عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الجولان. وتطالب المجموعة العربية الأمانة بأن تتضمن الإحاطات الشهرية في المستقبل عرضا واضحا للوضع في الجولان العربي السوري المحتل، يندّد باستمرار عدم تنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، ويؤكد

انطباق اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويؤكد كذلك عدم مشروعية ضم إسرائيل لأراضي الجولان المحتل؛ ولا فرض القوانين الإسرائيلية عليه، ولا الاستيطان الإسرائيلي فيه، ويؤكد ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من أراضي الجولان العربي السوري المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أكرر ارتياح البرازيل لتقلد غواتيمالا رئاسة أعمال مجلس الأمن.

(تكلمت بالإنكليزية)

توفيرا للوقت، ومراعاة لطلبكم يا سيدي، سأتلو نسخة موجزة بياني. وسيكون النص الكامل متاحا في القاعة.

من دواعي الأسف أن الوضع في هذه المنطقة مستمر في التدهور منذ ناقش المجلس موضوع الشرق الأوسط بهذه الصيغة المفتوحة، قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.6816).

لقد شهدنا، على أساس يومي، تكشف الأزمة عن أخطر النتائج بالنسبة للشعب السوري. وأضافت الخسائر والإصابات بين المواطنين الأتراك إلى الإحصاءات المروعة للخسائر في صفوف المدنيين.

وتعرب البرازيل عن تأييدها للبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن وتدين بأشد العبارات قصف بلدة اكاكالي. كما نعرب عن تعازينا القلبية لأسر الضحايا ولحكومة تركيا. وإذ تتضح أخطار امتداد الأزمة إقليميا، فإن البرازيل تدعو لضبط النفس. فتصاعد حدة التراع ليس في مصلحة أحد، وليس بالأخص في مصلحة المدنيين الأبرياء على جانبي الحدود.

ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا الآن أيضا نحو الذين وقعوا ضحية الهجمات الإرهابية البشعة في حلب. وكما أشار المجلس، فإن هذه الأعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن دوافعها ومكان ارتكابها وزمانه وأيا كان مرتكبوها.

وبالرغم من أن الوضع في سوريا ما زال يتحدي جهود الجهات الفاعلة العاملة التي تبذل قصارى وسعها، فلا بديل عن تعميق الجهود الدبلوماسية وتكثيفها من أجل التوصل إلى حل سياسي. فنحن نعلم جميعا أنه لا يوجد حل عسكري لهذا التراع.

وكما ذكرت الرئيسة ديلما روسيف في المناقشة العامة (انظر A/67/PV.6)، ليست الدبلوماسية والحوار أفضل ختار متاح فحسب، بل هي الخيار الوحيد. ومن ثم نؤكد مجددا إدانتنا لجميع أعمال العنف ودعوتنا الحازمة للطرفين إلى إلقاء أسلحتهما والانخراط في جهود الوساطة التي يقوم بها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الذي يجب ألا يقتصر دعمه على الأقوال وإنما يجب أن يكون أيضا – وبصفة خاصة – بالأفعال.

ونؤكد من جديد دعمنا التطلعات المشروعة للشعب السوري وأن النصيب الأكبر من المسؤولية عن أعمال العنف التي شهدناها حتى الآن يقع على عاتق الحكومة السورية.

وبينما ندعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وإيقاف جميع أعمال العنف، نذكر بمسؤولية السلطات السورية الأساسية المتمثلة في الالتزام بهذه العملية. و لم تفعل الجماعات المعارضة المسلحة، وبخاصة تلك التي تعتمد بشكل متزايد على الدعم العسكري واللوجستي الأجنبي، إلا أن توسع من نطاق المأساة السورية.

ولا يسمح لنا قلقنا البالغ بشأن سوريا بأن نغفل عن الوضع المقلق على نحو متزايد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلا تزال عملية السلام واقعة في مأزق خطير.

وعلى الرغم من الإدانة الدولية الساحقة، فإن الاستيطان الإسرائيلي بلا هوادة في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يحيل احتمال التوصل إلى حل الدولتين هدفا أصعب منالا مما كان في أي وقت مضى، بما يتعارض مع قرارات المجلس المتخذة بتوافق الآراء.

ولا تشكل القيود المالية الشديدة التي تواجه السلطة الفلسطينية الآن تهديدا إضافيا للاستقرارفحسب، ولكنها تكشف أيضا الحدود الواضحة التي تخضع لها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

ويجب أن نرفض أيضا العنف من جانب بعض العناصر في الجانب الفلسطيني. فلن يخدم القصف والأعمال الأخرى من هذا النوع السلام والمستقبل المتسم بالاستقرار والرخاء. والمفاوضات هي الطريق إلى الأمام، وهي الطريقة الوحيدة لضمان أن يتم التغلب على هذا النزاع الذي طال أمده أكثر مما ينبغي.

ويجب على هذه الهيئة ألا يتخلى عن مسؤولياتها الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونكرر دعوتنا إلى اللجنة الرباعية، التي أصبحت، للأسف، غير فاعلة، لوضع إجراءات تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن أنشطتها. فالسلام في الشرق الأوسط يعني الأمم المتحدة بأسرها ولا يمكن أن يترك لمصادر خارجية.

ولدى البرازيل اقتناع بأنه لن تكون لغير فلسطين الحرة وذات السيادة القدرة على تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة وتحقيق أهدافنا الجماعية في السلام والاستقرار السياسي في المنطقة. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا دعمنا لقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وكخطوة مؤقتة، من المؤكد أننا سنقدم دعمنا لرفع مركز العضوية الفلسطينية الى مركز دولة مراقبة.

وبينما أخاطب المجلس، يقوم وزير الخارجية البرازيلية بزيارة إلى المنطقة. فقد كان في اسرائيل يومي السبت والأحد وهو حاليا في فلسطين. والرسالة التي ينقلها، بصفته الدبلوماسي الرئيسي لبلد يتعايش فيه اليهود والعرب والسوريون واللبنانيون معا في وئام، هي رسالة سلام، على أساس من احترام القانون الدولي، من خلال الحوار والدبلوماسية.

واسمحوا لي ببعض الكلمات الموجزة عن لبنان. تشيد البرازيل بالحكومة والقيادة السياسية اللبنانية لما تبذله من جهود للحفاظ على الاستقرار في البلد على الرغم من الاضطرابات الإقليمية.

إن لبنان جدير بدعمنا النشط وتشجيعنا. وفي هذا الصدد، تؤكد البرازيل من جديد عزمها على مواصلة المشاركة في قوة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري: اسمح لي بداية أن أرحب بالزميل المندوب الدائم لباكستان، الذي انضم إلى قائمة السفراء المميَّزين في هذه المنظمة الدولية. وأضم صوتي إلى سعادة سفير إيران، الذي سيلقي بيانا باسم حركة عدم الانحياز.

أكثر من ستة عقود قد مضت على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وعلى محنة أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني تم طردهم من وطنهم والاستيلاء على أرضهم وبيوتهم. وهناك من يريد أن يتحكم في مصيرهم ومستقبلهم.

أكثر من ستة عقود من حملات الاستيطان الممنهج والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق

الإنسان والجماد والنبات، وللقانون الإنساني الدولي وجميع المرجعيات القانونية الدولية والمعايير الأخلاقية والإنسانية في الأراضي العربية المحتلة.

أكثر من ستة عقود والشعب الفلسطيني ما زال ينتظر منحه أبسط حقوقه، وهو إقامة دولته الحرة المستقلة والكاملة السيادة فوق تراب وطنه.

أكثر من ستة عقود وإسرائيل تتحدى الشرعية الدولية بتعنتها وسياساتها العدوانية وتعرقل أي فرصة لتحقيق السلام في المنطقة، مستفيدة في ذلك من الحماية المباشرة التي تقدمها لها بعض الدول النافذة في هذا المجلس بالذات، وخارجه أيضا.

على الرغم من كل ذلك، ما زال هناك البعض ممن يطرح على نفسه وعلى ما يسمى بالمجتمع الدولي أسئلة ساذجة، أسئلة يحاول من خلالها أن يتلمس طريقه في تحديد معالم الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. وتكاد هذه السذاجة أن تشبه تلك المحاولات في القرون الوسطى لدى من كان يسعى إلى تحديد جنس الملائكة.

والسؤال هنا هو كم من العقود يجب أن تمر على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كي يقر البعض أخيرا بضرورة التحرك بشكل جدي لإنهاء هذا الاحتلال البغيض؟ وكم من الضحايا الأبرياء من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين وغيرهم يجب أن يسقط حتى يقتنع هذا البعض بأن هناك مأساة حقيقية ينبغي رفعها؟ وكم من المستوطنات فوق الأراضي العربية المحتلة يجب أن تُقام؟ وكم جدار فصل عنصري فوق الأرض المحتلة يجب أن يُبنى؟ وكم من المقدسات الإسلامية والمسيحية يجب أن تُستباح حرمتها، كي يستيقظ ضمير هذه الدول عينها لمنع استكمال الجريمة الإسرائيلية؟

ألم تكن التقارير التي رفعتها عشرات لجان التحقيق ولجان تقصي الحقائق ولجان الحكماء إلى مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، على مدى عشرات السنين من الاحتلال الإسرائيلي، ألم يكن كل ذلك كافيا لتشخيص حجم العدوان والإرهاب الإسرائيليين على دول وشعوب المنطقة؟ ألم يكن أكثر من ألف قرار صادر عن الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها، تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتدين انتهاكاته الجسيمة والممنهجة وممارساته العدوانية كافية لإحراج تلك الدول ودفعها للتخلي عن دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي غير المحدود لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ورفع الحصانة غير الشرعية التي منحتها لها ضد كل جرائمها المرتكبة في الأراضي العربية المحتلة.

هذه الأسئلة كلها نتركها برسم الدول الداعمة لإسرائيل والتي تدعي، ليل نهار، حرصها على تطبيق أحكام القانون الدولي ومكافحة الإرهاب والحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة وضمان احترام حقوق الإنسان. وقد استمعنا في جلسة هذا الصباح إلى بعض من ممثلي تلك الدول الداعمة لإسرائيل وهم يُنظرون لنا مواقف بلادهم حول القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والسلام في منطقتنا إلى درجة أن بعضهم قد نسي عنوان البند الذي نتحدث في إطاره اليوم.

هناك واقع مرير يتمثل في أن جزءا غاليا من الأراضي السورية في الجولان ما زال تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ٤٥ عاما، وذلك بالرغم من أن مجلس الأمن نفسه قد أصدر بالإجماع القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري في عام ١٩٦٧ لاغيا وباطلا وليس له أي أثر قانوني. إن مجلس الأمن مطالب بتحمل مسؤولياته للتعامل مع هذا الواقع بما يستحقه من جدية واهتمام لتنفيذ هذا القرار وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة. نقول ذلك

لأن عدم القيام بذلك على مدى عقود من الزمن يؤكد وجود قراءة استنسابية وانتقائية لدى بعض الأعضاء في هذا المجلس الموقر تجاه تنفيذ قراراته عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

إن ممثلي الأمانة العامة معنيون قبل غيرهم بتنفيذ ولايتهم من حيث قيامهم بإحاطة المجلس علما، بشكل دوري ومحدث وبكل نزاهة وشفافية، بالانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل، وهي الانتهاكات التي تقوم سوريا بتزويد الأمانة العامة بها بشكل دوري، والتي كان آخرها إعلام الأمانة العامة بتزايد حالات قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بخطف المواطنين السوريين من الجانب السوري من خط وقف إطلاق النار، علاوة على إجراء إسرائيل لمناورات عسكرية هجومية واسعة النطاق على أراضي الجولان السوري المحتل تحاكي سيناريو الحرب ضد سوريا. وقد استمعتم كلكم للتو إلى ما قاله ممثل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من توجيه إنذار واضح بأن حكومته تعد العدة لحرب في المنطقة.

إن من يدعي، نفاقا، حرصه على حقوق الشعب السوري في هذه الأيام العصيبة، لا يمكن له أن يتجاهل حق هذا الشعب في استعادة أراضيه المحتلة ولا يمكن له أن يُغفل مأساة ومعاناة السوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل. إن من يدعي حرصه على الشعب السوري لا يمكن له السكوت عن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الجولان المحتل وبناء جدار فصل عنصري شرق مدينة مجدل شمس المحتلة ورفض إسرائيل تسليم خرائط حقول الألغام إلى المنظمات الدولية، حيث أودت انفجارات القنابل العنقودية والألغام التي زرعها الاحتلال الإسرائيلي في الجولان بحياة ٧٢٦ مواطنا سوريا، بينهم ٢٢٧ طفلا كان آخرهم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عندما استشهد طفلان سوريان لم يتجاوز عمرهما العشر سنوات، متأثرين بجراحهما نتيجة لانفجار لغم من مخلفات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان.

من الغريب فعلا لمن يدعي حرصه على استقرار المنطقة وأمنها أن يغض الطرف عن تهديدات إسرائيل المستمرة للأمن والسلم الإقليميين والدوليين عبر قرعها المستمر لطبول الحرب ضد دول المنطقة وسعيها المحموم لتوريط حتى حلفائها في هذه الحرب. فكيف يمكن لبعض الدول أن تلزم الصمت إزاء حيازة إسرائيل للسلاح النووي وبقائها خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، علما بأن إسرائيل ما زالت ترفض تأكيد مشاركتها في المؤتمر الدولي الذي يُفترض انعقاده بعد شهر من الآن لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، هذا في الوقت الذي استمرت فيه سوريا بالتأكيد على التزامها بإنشاء هذه المنطقة، وهو التزام تُرجم عندما طرحت بلادي مبادرتها نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويتها في مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وكلكم تعرفون أن من حال دون نجاح مبادرتنا تلك هي بالذات الدول التي تتحدث الآن، نفاقا، عن خطر أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

أخيرا أجد نفسي مضطرا من جديد للتحذير من المحاولات المحمومة لبعض الوفود المحابية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، المحاولات المحمومة الهادفة إلى إضعاف المرجعيات التاريخية المعروفة لبند ”الحالة في الشرق الأوسط“، عبر إقحام مواضيع أخرى في إطار مناقشاته تهدف إلى إبعاد مداولات المجلس المتعلقة بهذا البند عن الهدف الرئيسي الذي أنشئ من أجله، ألا وهو إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة وذلك استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ذوات الأرقام ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

وبناء على ذلك، فإنني لن أرد على الإدعاءات والمزاعم الزائفة التي ساقتها بعض الوفود ضد بلدي خلال هذه الجلسة، ولن أرد على ما قيل من كلام غير دبلوماسي وغير لائق وغير جدير بهذا المحفل الكريم، لكي لا ننفذ أجندة دأبنا على تحذير العرب وغير العرب منها على مدى سنوات، وللحيلولة دون زج المجلس في ألاعيب ومناورات تهدف لقتل جوهر البند موضوع النقاش، لأن ذلك لا يخدم إلا إسرائيل وحماتها. علما بأنه لدينا الكثير الكثير مما يقال لتفنيد ودحض تلك الإدعاءات التي ساقتها وفود ذات الدول التي لم توفر جهدا لتصعيد الأزمة السورية وإفشال أي حل سلمي لهذه الأزمة، وذلك من خلال إمعانها في انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتدخل في الشؤون الداخلية السورية ومحاولة خطف حق الشعب السوري في تقرير مستقبله واختيار نظامه السياسي وإفشال كل محاولات الحوار الوطني الشامل.

إن التدخل الأجنبي الصارخ في شؤون بلدي الداخلية هو الذي يعرقل جهود المصالحة الوطنية، وهو الذي يعرقل الحوار الوطني الشامل الرامي إلى بناء سوريا من قبل كل السوريين. هذا علاوة على قيام هذه الدول بالتعدي على سيادة بلدي عبر تشجيع الإرهاب وتقديم كل أشكال الدعم اللوجستي والمالي والسياسي للمجموعات المسلحة في سوريا، وتزويدها بالسلاح وتجنيد وتسهيل عبور الإرهابيين الأجانب إلى الداخل السوري.

إن المفارقة العجيبة هي أن مجلس الأمن قد تصدى مشكورا للوضع في مالي عندما قررتم جميعا أن تتصدوا لظاهرة الإرهاب المتطرف الذي يسود في مالي الآن، لكن هذا المجلس، أو على الأقل البعض في هذا المجلس، تعامل بشكل مختلف مع الإرهاب نفسه الموجود في مالي والذي يستهدف بلدي عبر حدود دول مجاورة لسوريا. هذه ازدواجية أتركها في عناية السادة السفراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي لهذه الجلسة.

أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.